العربي الجديد
ملحق شهري

الأحد 28 يوليو/ تموز 2024 م 22 محرّم 1446 هـ ■ العدد 108 السنة العاشرة
Sunday 28 July 2024

فلسطين

تحليل
النضال السلمي داخل فلسطين عقبات ذاتية كبرى يصعب تجاوزها
3.2

قضية
جدلية اتفاقات السلام بين الفلسطينيين والاحتلال والدفوع الإسرائيلية
7.6

قراءة
مسار التباينات بين التيارين الرئيسيين داخل حركة المقاومة «حماس»
5.4

مسن فلسطيني يرفع علم فلسطين بعد استشهاد قائد قسامي وقائدين من شهداء الأقصى في عملية لجيش الاحتلال في مخيم طولكرم في 23 / 7/ 2024 (وهاج بني مفلح/فرانس برس)

نحو مرحلة منظمة التحرير الثالثة

ماجد عزام

على عكس ما يفترض أو يرى بعضهم، أعادت حرب غزة الاعتبار إلى منظمة التحرير، وطنا معنويا وجسما وإطارا قياديا مرجعيا أعلى للشعب الفلسطيني، لكن بالتأكيد بقيادة مختلفة عن الحالية الفاقدة للمشروعية والميثاقية، والعاجزة والفاشلة، التي لم تفهم، ولا تريد أن تفهم، أنها بمثابة قيادة انتقالية، تشبه تماما تلك التي أدارها النزيه يحيى حمودة نهاية ستينيات القرن الماضي.

تأسست منظمة التحرير الأولى في منتصف ستينيات القرن الماضي، برئاسة أحمد الشقيري، وكانت قيادتها مدنية وديمقراطية، من دون إغفال البعد الفدائي والعسكري، ومع هذا الجانب المهم وضِعت اللبنات الراسخة والصلبة للمؤسسات الفلسطينية الصامدة منذ أكثر من ستة عقود، على كل المستويات المنظوماتية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، الصندوق القومي، وجيش التحرير، إضافة إلى تكريس الجوهر الوطني الفلسطيني الممتزج جديا مع القومي العربي، وكما ينبغي، لكن من دون الوصاية أو الارتهان، رغم الدعم والاحتضان الرسمي العربي والواسع في حينها.

ثم أبصرت منظمة التحرير الثانية النور نهاية الستينيات، بقيادة الشهيد ياسر عرفات، وفصائل المقاومة، في ما عرفت بمرحلة الفدائيين، ورغم التشديد، أو للدقة الهوس، على تغليب البعد الفلسطيني على العربي، إثر تغيير الميثاق من القومي إلى الوطني، مع مواصلة مسار المنظمة الأولى نفسه، مع تغليب العمل الفدائي، ومن دون إهمال الجوانب الأخرى الدبلوماسية والسياسية والشعبية.

تمثل إرث المنظمة الثانية باعتبارها وطن الفلسطينيين المعنوي، وتكريسها حقيقة أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين فقط، على أهمية ذلك، إنما هي قضية سياسية وحركة تحرر وطني بامتياز.

انتهت مرحلة المنظمة الثانية نظريا بعد الخروج من بيروت 1982، وعمليا مع أوسلو، والانتفاضة الثانية 2000، ورحيل الشهيد المؤسس أبو عمار 2004، وهي المعطيات التي خلقت ما يشبه المرحلة الانتقالية نحو المنظمة الثالثة، لكن للأسف لم تصل الأمور إلى خواتيمها السعيدة مع تشبث الحرس القديم/ الحالي بالقيادة، وعدم امتلاكه الشجاعة والمناقبية والبصيرة للتنحي، ثم كان الاقتتال الأهلي والانقسام الفلسطيني 2007، الذي أبعد كثيرا فرصة التوافق والعمل الجماعي لبناء المنظمة الثالثة.

بالعودة إلى جوهر المقال، وعلى عكس ما يعتقد بعضهم، أكد «طوفان الأقصى»، وبالسياق حرب غزة، على أهمية منظمة التحرير بحد ذاتها، وطنا معنويا للفلسطينيين، وإطارا قياديا مرجعيا أعلى للشعب بكامل أماكن تواجده، ومع إعادة القضية إلى الواجهة الإقليمية والدولية، وقرب انتهاء الحرب ببعدها العسكري، كما عرفناها خلال الشهور العشرة الماضية، لكن مع تواصلها على مستويات متعددة.

> انتهت مرحلة المنظمة الثانية نظرياً بعد الخروج من بيروت 1982

لعل أهم ما يجب فعله بهذا الخصوص بذل كل الجهود لضمان عدم العودة لمنطق وقاعدة، وواقع ما قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، بمعنى ضرورة إنهاء حصار غزة، والانقسام مع الضفة الغربية، وابتلاع السلطة للمنظمة، الوطن المعنوي لنا جميعا. هنا لا بد من التأكيد، كما دائما أن مشكلتنا كانت، ولا تزال، مع النظام الحاكم المتحكم فيها، وقيادتها المتنفذة المفتقدة للشرعية والميثاقية، لا مع المنظمة بحد ذاتها.

العربي الجديد

تراجع البعد الجماعي العام

معضلة تفعيل المقاومة الشعبية في الضفة

لا يمكن أن يحدث فعل شعبي منظم في ظل عملية تدمير المؤسسات الوطنية الشعبية وتفكيكها والهيمنة عليها، وتحوير مساراتها. فلا وجود لاتحادات شعبية وطلابية ونسوية وعمالية، ولا لجان عمل تطوعي، أو نقابات أو نواد أو غيرها من الأوعية المؤطرة للناس. أما المؤسسات الموجودة حالياً، تحت مسميات مجتمع مدني

كريم قرط

بالتوازي مع ما تشهده الضفة الغربية من تغول في المشروع الاستيطاني الهادف إلى تحقيق الضم الفعلي لها، وما يتبع ذلك من بلوغ ذروة عملية مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني، وعنف المستوطنين المفضي إلى التهجير وسياسات الخنق الاقتصادي، والتعطيش والتدمير والهدم؛ هناك ضرورة لتحرك شعبي عاجل، يترافق مع دعوات ومبادرات، لتفعيل ما يسمى «المقاومة الشعبية» في مواجهة المخاطر الوجودية التي تتهدد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. لكن من المهم أن نعود ونكرر ونذكر بما يقال دائماً حول أسباب تراجع الفعل الشعبي في الضفة الغربية، ولا سيما أن هذا الفعل لم يرقَ إلى مستوى الحدث، سواء في ما يتعلق بالضفة نفسها أو بفصول الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، التي كان تفاعل الضفة الغربية معها هامشياً بالمجمل. بطبيعة الحال، لا يمكن أن يحدث فعل شعبي منظم في ظل عملية تدمير المؤسسات الوطنية الشعبية وتفكيكها والهيمنة عليها، وتحوير مساراتها. فلا وجود لاتحادات شعبية وطلابية ونسوية وعمالية، ولا لجان عمل تطوعي، أو نقابات أو نواد أو غيرها من الأوعية المؤطرة للناس. أما المؤسسات الموجودة حالياً، تحت مسميات مجتمع مدني واتحادات ونقابات ومؤسسات شعبية وما إلى ذلك، فبعضها مكونة من طواقم بيروقراطية برجوازية مرتبطة بتمويل أجنبي، وبعضها مجرد أسماء في الإعلام كالقوى الوطنية والإسلامية، وما هو موجود منها على الأرض ملاحق ومطارد منذ سنوات طويلة من الاحتلال والسلطة الفلسطينية، كالحركات الطلابية. أما النقابات الموجودة حالياً، فهي تلك التي تمثل مهن الطبقة الوسطى، الأطباء والمهندسين والمحامين، وليست نقابات للعمال والفلاحين وغيرهم من الفئات الشعبية.

> لا يمكن التعويل على كيان ضبط السكان أمنياً وإدارياً لتفعيل المقاومة الشعبية

وإذا أراد أحد دليلاً على أن هذه المؤسسات مجرد أسماء لا علاقة لها بالشارع، فليسأل أي شاب أو شابة فلسطينية إن كانت له عضوية في أي مؤسسة أو اتحاد أو ناد أو حزب، ولن أبالغ إن قلت إن الإجابة ستكون لا كبيرة. وبطبيعة الحال، وفي ظل عدم وجود هذه البنية التحتية المؤسسية، التي تساهم في تثقيف الناس وتعبئتهم وتنظيمهم وتوجيههم، لا يتوقع أن تنشهد مقاومة شعبية منظمة في الضفة الغربية، من ناحية أخرى، وفي السنوات الأخيرة، منذ ما بعد الانتفاضة الثانية على أقل تقدير، جرت عملية إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني اجتماعية، التي أدت إلى تراجع البعد الجماعي العام في تكوين الشخصية الفلسطينية، وبروز الفردانية، وتفوق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وتقوقع الناس حول ذواتهم، وسعيهم إلى تحقيق الخلاص الفردي على حساب الخلاص الجماعي. من أهم مظاهر هذا التحول النزعة الاستهلاكية (التفاخرية) المفرطة المستشرية في المجتمع الفلسطيني، إذ أصبح الاقتراض من البنوك، ومؤسسات الإقراض والتقسيط لتمويل سلع استهلاكية بالدرجة الأساسية مهيمناً على المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الإطار، على سبيل المثال، أصبحت مسألة اقتناء السيارات، الممولة بالقروض، والتنافس على الأنواع الفارهة منها سمة بارزة في الشارع. وأكثر من ذلك، أن الناس أصبحوا يستخدمون القروض والتقسيط لتمويل الرحلات السياحية والكماليات. في السياق ذاته، أصبح مصدر الدخل أو «الراتب» هو المقدس شبه الوحيد لدى الناس، فعندما حاولت حكومة رامي الحمد الله فرض قانون الضمان الاجتماعي، أواخر عام 2018، خرج الناس إلى الشوارع ضده، وانخرطت قطاعات واسعة من الناس في فعاليات الاحتجاج ضد القانون، بعيداً عن تفاصيل القانون، كان محرك الناس الأساسي هو الخوف على المقدس الأخير (مصدر الدخل)، من أن يعبث به أيّ كان، بعدما جُرد الناس من قضاياهم الوطنية العامة. وقد حدثت موجات احتجاج وحراكات مطلبية أخرى في السنوات الأخيرة، كان دافعها الأساسي المطالبة بتحسين الدخل، لكن خلال المرحلة ذاتها حدثت تطورات مهمة على مستوى القضية الفلسطينية، مثل الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، ومحاولة تطبيق ما سمي «صفقة القرن» لإنهاء القضية الفلسطينية. غير أن هذه التطورات الخطيرة لم تؤدِّ إلى أية تحركات شعبية ترقى إلى مستوى الحدث، وسادت حالة من اللامبالاة تجاهها، وكأنها لا تعني الناس بشيء. على أية حال، كانت هناك دائماً استثناءات متكررة، وما زالت تحدث، بعضها يسير نحو تجاوز حالة الاستثناء ليكون القاعدة، مثل ظاهرة معاقل المقاومة في شمال الضفة الغربية. قبل ذلك شهدت الضفة الغربية تحركات شعبية، وهبات عفوية، لكنها امتدت مكانياً وزمانياً، مثل هبة القدس عام 2015، والهبات المقدسية المتتالية في السنوات الأخيرة، إلى هبة أيار (القدس) عام 2021. وقد دفعت هذه التحركات والهبات الشعبية المتكررة الاحتلال ليحسب حساب رد فعل الشعب الفلسطيني في أكثر من حدث ومناسبة، خصوصاً في ما يتعلق بالأسرى والمسجد الأقصى. لكن خطورة الوضع الحالي، الذي تعيشه الضفة الغربية تحديداً، على مختلف الأصعدة، الذي يترافق مع تردي الأوضاع الاقتصادية، وانقطاع مصادر الدخل، إذ لا يوجد أحد إلا وتضرر اقتصادياً بدرجات خطيرة؛ لم يؤدِّ إلى تحرك الشارع تحركاً عفوياً أو منظماً. هنا تبرز عوامل الخوف، والشعور بالعجز والإحباط، وعبثية الأدوات المتاحة، وضياع البوصلة على اعتبارها عوامل مثبطة للناس، ومانعة لتحركهم تحركاً عفوياً أو منظماً. ربما هنا مدخل الإجابة عن سؤال الآليات. فكل ما سبق ذكره الهدف منه القول إن مسألة تفعيل المقاومة الشعبية ليست مسألة بسيطة تحتاج إلى بعض الآليات والأدوات والنقاشات في المؤتمرات وما إلى ذلك، وبعدها سنجد الناس في الشوارع، بل على العكس تماماً، فمهمة إعادة تفعيل المقاومة الشعبية طويلة وشاقة ومضنية، لأن هذه العملية تتطلب إعادة بناء/ إيجاد البنية التحتية التنظيمية، بمعناها الواسع، وإعادة بناء مؤسسات وطنية شعبية، والأهم من ذلك، هدم قيم النيوليبرالية الفردانية، المتمحورة حول الخلاص الفردي في عقول الناس. هذه الأمور تحتاج إلى عمل مكثف طويل المدى، وإدراك مكامن الخلل وعوامل الهدم المستشرية في المجتمع، وأهمها السلطة الفلسطينية وبناها الأمنية والإدارية والمالية، التي تحولت إلى أهم معول هدم، وعائق أمام أي إمكانية لإعادة تنظيم المجتمع، وبناء مؤسساته الشعبية. لا بد لهذه المعضلة أن تكون واضحة لدى من يتساءلون عن لامبالاة المجتمع الفلسطيني، أو غياب المقاومة الشعبية. فلا يمكن التعويل على كيان ضبط السكان أمنياً وإدارياً، ولا بوجوده في شكله الحالي، لتفعيل المقاومة الشعبية. لكن وعلى أية حال، لا تزال بعض النوافذ مفتوحة لإمكانية العمل، لكن هذا الأمر يتطلب استثماراً جيداً للظروف، وحالات الغضب الشعبي، أو حالات ردات الفعل الشعبية رداً على اعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية، أو تفاعلاً مع أحداث الإبادة الجماعية في قطاع غزة، فأحياناً تمثل الفوضى فرصة لإعادة البناء، في ظل تشتت جهود الضبط والمراقبة واستنزافها. لكن من المهم أن تكون الأهداف واضحة، فمثلاً مفهوم المقاومة الشعبية نفسه غير متفق عليه فلسطينياً. وإذا ملنا إلى المعاني الدارجة له وأدواتها، كالتظاهرات والمواجهات والحجارة واللجان الشعبية، فهنا يجب أن تكون الحقيقة واضحة. فهناك جزء، إن لم يكن غالبية الناس، غير مؤمن بجدوى هذه الأدوات في المرحلة الحالية، لأن مستوى التحدي والجرائم الصهيونية قد بلغ عنان السماء.

من ناحية أخرى، حتى الراغبون في ممارسة هذه الآليات خائفون من عواقبها، إذ إن الاحتلال يشن حملات اعتقال شرسة، ويمارس على المعتقلين أقسى أنواع التعذيب والحرمان. إضافة إلى مجمل اعتداءات الاحتلال، التي تساهم في إحجام الناس عن التفاعل مع الوضع العام سواء على الأرض، أو حتى على وسائل التواصل الاجتماعي. يمكن معالجة هذه الإشكاليات بوسائل مختلفة، منها خلق عملية تثقيف بين الأجيال، والعمل على نقل التجارب النضالية من الأجيال السابقة إلى الجيل الحالي، فالنضال الفلسطيني الممتد غزير بالتجارب والخبرات والتقييمات لمراحل الفشل أو الأخطاء التي رافقت تجارب نضالية معينة. من هنا من المهم توعية الجيل الحالي بتجارب الانتفاضة الأولى، على سبيل المثال، كونها الحالة المنشودة عندما نتحدث عن المقاومة الشعبية. في هذا الإطار أيضاً، من المهم توضيح أهمية المقاومة الشعبية وجدواها للناس، وشرح أشكالها وأدواتها، وفاعليتها في التخفيف عن قطاع غزة، والدفاع عن الضفة الغربية في وجه الاحتلال ومستوطنيه. وإضافة إلى ذلك، أن من المهم أن يوضح للناس كيف يحمون أنفسهم، ويتجنبون عواقب انخراطهم في المقاومة، وكيف يمكن لمشاركتهم بالحد الأدنى أن تكون فعالة وآمنة في الوقت نفسه. وعليه، فالمهمة الملقاة على عاتق المثقفين والنشطاء والفاعلين كبيرة، وهم في حاجة إلى التقاء الناس، والتواصل معهم مباشرة، وعدم الاكتفاء بالمواد المكتوبة، واللقاءات والمؤتمرات الأكاديمية والنخبوية. هنا يجب أن نسلم بحقيقة أن قلة من الناس تقرأ المقالات والدراسات والتحليلات، فالقراءة ليست ثقافة عامة في مجتمعنا. في حين يبحث كثيرون عن المعرفة، وعن إجابات عن أسئلة عالقة. وحري بمن ينتظر من الناس شيئاً أن يبحث عنهم ويخاطبهم بلغتهم الشعبية البسيطة، والناس يتابعون وسائل التواصل الاجتماعي والتكتوك واليوتيوب، ولديهم جلد لمشاهدة حلقات طويلة نوعاً ما، وعميقة لكن بأسلوب بسيط، قد تكون هذه الوسائل بديلاً ممكناً لخلق التواصل المفقود. فواجب المثقفين والنشطاء والنخب إن كانوا عاجزين عن الالتحام المباشر بالجماهير أن يذهبوا إليهم حيث يكونون.

فلسطينيون يتصدون لقوات الاحتلال في مخيم جنين في الضفة الغربية (خالد الشيخ/الأناضول)

انتشار النزعة الفردية الاستهلاكية

في السنوات الأخيرة، منذ ما بعد الانتفاضة الثانية على أقل تقدير، جرت عملية إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، التي أدت إلى تراجع البعد الجماعي العام في تكوين الشخصية الفلسطينية، وبروز الفردانية، وتفوق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وتقوقع الناس حول ذواتهم، وسعيهم إلى تحقيق الخلاص الفردي على حساب الخلاص الجماعي. من أهم مظاهر هذا التحول النزعة الاستهلاكية (التفاخرية) المفرطة المستشرية في المجتمع الفلسطيني، إذ أصبح الاقتراض من البنوك، ومؤسسات الإقراض والتقسيط لتمويل سلع استهلاكية بالدرجة الأساسية مهيمناً على المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الإطار، على سبيل المثال، أصبحت مسألة اقتناء السيارات، الممولة بالقروض، والتنافس على الأنواع الفارهة منها سمة بارزة في الشارع. وأكثر من ذلك، أن الناس أصبحوا يستخدمون القروض والتقسيط لتمويل الرحلات السياحية والكماليات. في السياق ذاته، أصبح مصدر الدخل أو «الراتب» هو المقدس شبه الوحيد لدى الناس، فعندما حاولت حكومة رامي الحمد الله فرض قانون الضمان الاجتماعي، أواخر عام 2018، خرج الناس إلى الشوارع ضده، وانخرطت قطاعات واسعة من الناس في فعاليات الاحتجاج ضد القانون، بعيداً عن تفاصيل القانون، كان محرك الناس الأساسي هو الخوف على المقدس الأخير (مصدر الدخل)، من أن يعبث به أيّ كان، بعدما جُرد الناس من قضاياهم الوطنية العامة. وقد حدثت موجات احتجاج وحراكات مطلبية أخرى في السنوات الأخيرة، كان دافعها الأساسي المطالبة بتحسين الدخل، لكن خلال المرحلة ذاتها حدثت تطورات مهمة على مستوى القضية الفلسطينية، مثل الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، ومحاولة تطبيق ما سمي «صفقة القرن» لإنهاء القضية الفلسطينية. غير أن هذه التطورات الخطيرة لم تؤدِّ إلى أية تحركات شعبية ترقى إلى مستوى الحدث، وسادت حالة من اللامبالاة تجاهها، وكأنها لا تعني الناس بشيء. على أية حال، كانت هناك دائماً استثناءات متكررة، وما زالت تحدث، بعضها يسير نحو تجاوز حالة الاستثناء ليكون القاعدة، مثل ظاهرة معاقل المقاومة في شمال الضفة الغربية. قبل ذلك شهدت الضفة الغربية تحركات شعبية، وهبات عفوية، لكنها امتدت مكانياً وزمانياً، مثل هبة القدس عام 2015، والهبات المقدسية المتتالية في السنوات الأخيرة، إلى هبة أيار (القدس) عام 2021. وقد دفعت هذه التحركات والهبات الشعبية المتكررة الاحتلال ليحسب حساب رد فعل الشعب الفلسطيني في أكثر من حدث ومناسبة، خصوصاً في ما يتعلق بالأسرى والمسجد الأقصى. لكن خطورة الوضع الحالي، الذي تعيشه الضفة الغربية تحديداً، على مختلف الأصعدة، الذي يترافق مع تردي الأوضاع الاقتصادية، وانقطاع مصادر الدخل، إذ لا يوجد أحد إلا وتضرر اقتصادياً بدرجات خطيرة؛ لم يؤدِّ إلى تحرك الشارع تحركاً عفوياً أو منظماً. هنا تبرز عوامل الخوف، والشعور بالعجز والإحباط، وعبثية الأدوات المتاحة، وضياع البوصلة على اعتبارها عوامل مثبطة للناس، ومانعة لتحركهم تحركاً عفوياً أو منظماً. ربما هنا مدخل الإجابة عن سؤال الآليات. فكل ما سبق ذكره الهدف منه القول إن مسألة تفعيل المقاومة الشعبية ليست مسألة بسيطة تحتاج إلى بعض الآليات والأدوات والنقاشات في المؤتمرات وما إلى ذلك، وبعدها سنجد الناس في الشوارع، بل على العكس تماماً، فمهمة إعادة تفعيل المقاومة الشعبية طويلة وشاقة ومضنية، لأن هذه العملية تتطلب إعادة بناء/ إيجاد البنية التحتية التنظيمية، بمعناها الواسع، وإعادة بناء مؤسسات وطنية شعبية، والأهم من ذلك، هدم قيم النيوليبرالية الفردانية، المتمحورة حول الخلاص الفردي في عقول الناس. هذه الأمور تحتاج إلى عمل مكثف طويل المدى، وإدراك مكامن الخلل وعوامل الهدم المستشرية في المجتمع، وأهمها السلطة الفلسطينية وبناها الأمنية والإدارية والمالية، التي تحولت إلى أهم معول هدم، وعائق أمام أي إمكانية لإعادة تنظيم المجتمع، وبناء مؤسساته الشعبية. لا بد لهذه المعضلة أن تكون واضحة لدى من يتساءلون عن لامبالاة المجتمع الفلسطيني، أو غياب المقاومة الشعبية. فلا يمكن التعويل على كيان ضبط السكان أمنياً وإدارياً، ولا بوجوده في شكله الحالي، لتفعيل المقاومة الشعبية. لكن وعلى أية حال، لا تزال بعض النوافذ مفتوحة لإمكانية العمل، لكن هذا الأمر يتطلب استثماراً جيداً للظروف، وحالات الغضب الشعبي، أو حالات ردات الفعل الشعبية رداً على اعتداءات الاحتلال في الضفة الغربية، أو تفاعلاً مع أحداث الإبادة الجماعية في قطاع غزة، فأحياناً تمثل الفوضى فرصة لإعادة البناء، في ظل تشتت جهود الضبط والمراقبة واستنزافها. لكن من المهم أن تكون الأهداف واضحة، فمثلاً مفهوم المقاومة الشعبية نفسه غير متفق عليه فلسطينياً. وإذا ملنا إلى المعاني الدارجة له وأدواتها، كالتظاهرات والمواجهات والحجارة واللجان الشعبية، فهنا يجب أن تكون الحقيقة واضحة. فهناك جزء، إن لم يكن غالبية الناس، غير مؤمن بجدوى هذه الأدوات في المرحلة الحالية، لأن مستوى التحدي والجرائم الصهيونية قد بلغ عنان السماء.

من ناحية أخرى، حتى الراغبون في ممارسة هذه الآليات خائفون من عواقبها، إذ إن الاحتلال يشن حملات اعتقال شرسة، ويمارس على المعتقلين أقسى أنواع التعذيب والحرمان. إضافة إلى مجمل اعتداءات الاحتلال، التي تساهم في إحجام الناس عن التفاعل مع الوضع العام سواء على الأرض، أو حتى على وسائل التواصل الاجتماعي. يمكن معالجة هذه الإشكاليات بوسائل مختلفة، منها خلق عملية تثقيف بين الأجيال، والعمل على نقل التجارب النضالية من الأجيال السابقة إلى الجيل الحالي، فالنضال الفلسطيني الممتد غزير بالتجارب والخبرات والتقييمات لمراحل الفشل أو الأخطاء التي رافقت تجارب نضالية معينة. من هنا من المهم توعية الجيل الحالي بتجارب الانتفاضة الأولى، على سبيل المثال، كونها الحالة المنشودة عندما نتحدث عن المقاومة الشعبية. في هذا الإطار أيضاً، من المهم توضيح أهمية المقاومة الشعبية وجدواها للناس، وشرح أشكالها وأدواتها، وفاعليتها في التخفيف عن قطاع غزة، والدفاع عن الضفة الغربية في وجه الاحتلال ومستوطنيه. وإضافة إلى ذلك، أن من المهم أن يوضح للناس كيف يحمون أنفسهم، ويتجنبون عواقب انخراطهم في المقاومة، وكيف يمكن لمشاركتهم بالحد الأدنى أن تكون فعالة وآمنة في الوقت نفسه. وعليه، فالمهمة الملقاة على عاتق المثقفين والنشطاء والفاعلين كبيرة، وهم في حاجة إلى التقاء الناس، والتواصل معهم مباشرة، وعدم الاكتفاء بالمواد المكتوبة، واللقاءات والمؤتمرات الأكاديمية والنخبوية. هنا يجب أن نسلم بحقيقة أن قلة من الناس تقرأ المقالات والدراسات والتحليلات، فالقراءة ليست ثقافة عامة في مجتمعنا. في حين يبحث كثيرون عن المعرفة، وعن إجابات عن أسئلة عالقة. وحري بمن ينتظر من الناس شيئاً أن يبحث عنهم ويخاطبهم بلغتهم الشعبية البسيطة، والناس يتابعون وسائل التواصل الاجتماعي والتكتوك واليوتيوب، ولديهم جلد لمشاهدة حلقات طويلة نوعاً ما، وعميقة لكن بأسلوب بسيط، قد تكون هذه الوسائل بديلاً ممكناً لخلق التواصل المفقود. فواجب المثقفين والنشطاء والنخب إن كانوا عاجزين عن الالتحام المباشر بالجماهير أن يذهبوا إليهم حيث يكونون.

«طوفان الأقصى» وغياب اليسار الفلسطيني

ناصر خرمه

عكست تداعيات «طوفان الأقصى» على كل المستويات، الفلسطينية، والإقليمية، والدولية، الدور القيادي الحاسم الذي تلعبه حماس اليوم، ميدانياً وسياسياً، في سياق النضال الفلسطيني. مقابل ذلك، كانت سلطة رام الله، المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو، وما زالت، تراهن على هزيمة حماس عسكرياً، ومن ثم موافقة كيان الاحتلال على تمكينها من استعادة حكم قطاع غزة، وهو الأمر الذي أكد كثير من قادة العدو الصهيوني، في أكثر من محطة، استحالة تحقيقه. في خضم هذا التباين التناحري بين الموقف المقاوم، الذي تنتهجه حماس اليوم، وبين استسلامية «سلطة أوسلو» وخضوعها المطلق لإملاءات «العم سام»، يتخذ اليسار الفلسطيني موقفاً ضبابياً، فهو من ناحية يدعم ويمارس نهج المقاومة خطابياً، ومن ناحية أخرى لا يزال متمسكاً بتبعيته السياسية لسلطة رام الله، تحت شعارات مضللة، من قبيل تحقيق «المصالحة الوطنية»، و«إعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية».

لا يعني مفهوم المصالحة الوطنية الحقيقي، على الإطلاق، تحقيق الوفاق والاتفاق بين فصيل يستند إلى نهج الكفاح المسلح لتحقيق أهدافه السياسية، وآخر لا يزال متمسكاً بمبدأ التنسيق الأمني مع العدو، وملاحقة المقاومين والنشطاء، واستجداء الإمبريالية لتثبيت سلطته على أقل من 20% من أرض فلسطين التاريخية. مثل هذا الوفاق، إن تحقق، ستكون ترجمته على أرض الواقع هي خلق «قيادة موحدة» تستند إلى سياسة توفيقية مائعة، تتبنى المقاومة خطابياً، في الوقت الذي تستجدي فيه الحقوق من العدو وحلفائه. كان الأجدى باليسار الفلسطيني، عوضاً عن تبني خطاب «المصالحة الوطنية»، العمل على تحقيق الوحدة الشعبية، تحت ظل قيادة مقاومة، يلعب فيها الدور الذي يفترض بالفصائل الثورية لعبه على المستويين الميداني والسياسي، ويستبعد تماماً أي فريق مهادن. لكن الغياب الواضح لدور هذا اليسار ميدانياً، وميوعة مواقفه السياسية هي نتيجة طبيعية لحالة التشوه الأيديولوجي التي عصفت به، ابتداء من تبعيته للستالينية، مروراً بتبنيه الماوية الصينية، وانتهاء بالشعبوية «القومية اليسارية» التي بات يتسم بها.

في ظل هذا الاستقطاب الحاد بين نهج التسوية السياسية والمقاومة المسلحة، بدأت حماس بتحقيق التفاف جماهيري متسارع حولها، حتى كادت تتفوق على جماهيرية فتح، إلى أن اندلعت الانتفاضة الثانية، التي أعادت فتح نسبياً، إثر عودتها إلى نهج الكفاح المسلح. وفي خضم حالة الاستقطاب تلك، كان اليسار الفلسطيني يعيش في جلباب منظمة التحرير، التي تهيمن عليها فتح هيمنة شبه مطلقة. بعد ذلك، توالت التطورات السياسية، في ظل استمرار تمسك حماس بنهج المقاومة، مقابل إصرار محمود عباس على الحلول الاستسلامية، إلى أن جاءت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، التي تمخضت عن تحقيق حماس لانتصار انتخابي كبير، تمثل في فوزها بـ74 مقعداً مقابل 45 مقعداً فتح، في حين لم تحصل الجبهة الشعبية سوى على ثلاثة مقاعد. النتيجة كانت مضي حماس باعتبارها بديلاً شرعياً عن منظمة التحرير، الأمر الذي أفضى إلى ما يصفه اليسار الفلسطيني، المتمسك بتلك المنظمة، بالانقسام الوطني، في حين أن الأمر في الواقع يعبر عن التناقض الطبيعي بين نهج الكفاح ومسار التسوية الاستسلامية واستجداء الحقوق. كان الأجدى باليسار الاستمرار في النهج الذي سنه خلال مرحلته الثورية في سبعينيات القرن الماضي، ولعب الدور القيادي الذي يفترض أن ينخرط فيه، باعتباره المعبر الثوري الحقيقي عن الجماهير المضطهدة، على الأقل من وجهة نظر ماركسية، عوضاً عن الوقوف في ظل البرجوازية الوطنية، سواء أكانت ممثلة بفتح أم حماس.

تظاهرة مطالبة بالوحدة الوطنية في 29 إبريل 2015 في الضفة الشعاعية (مصطفى حسونة/ الأناضول)

في إسرائيل، إذ نجحت هذه القائمة في اجتياز نسبة الحسم والفوز بـ 15 مقعداً في انتخابات الكنيست لعام 2020. ثم دبت خلافات داخل مركبات القائمة المشتركة، حول رئاستها، والتناوب على مقاعدها بين الأحزاب التي تشكلها، حتى انفصلت في عام 2021 القائمة العربية الموحدة، الحركة الإسلامية الجناح الجنوبي برئاسة منصور عباس، وتوجهت للانتخابات منفردة، في حين استمرت القائمة المشتركة بمكوناتها الثلاثة الأخرى: الجبهة الديمقراطية، حزب التجمع الدمقراطي وقائمة التغيير. تبع ذلك، وللمرة الأولى في تاريخ التمثيل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، مشاركة حزب عربي في تشكيل ائتلاف حكومي كل أحزابه صهيونية العقيد والنهج، كان هذا الحزب هو القائمة العربية الموحدة، التي أعلن رئيسها، منصور عباس، عن توقيعه على اتفاقية الائتلاف لتشكيل حكومة برئاسة النشائي نفتالي بينت ويئير لبيد. مثلت هذه الخطوة تحولاً في علاقة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع الدولة، ونعني بذلك تحقيق خطوة متقدمة نحو أسرلة المشهد السياسي، والمشاركة في حكومة إسرائيلية مؤلفة من أحزاب صهيونية. ادعى عباس أنه حان الوقت للتأثير من الداخل، وتحصيل الحقوق والامتيازات التي يستحقها المجتمع العربي في إسرائيل. تعرضت هذه الخطوة إلى انتقاد لاذع وشديد من قطاعات واسعة من المجتمع العربي في إسرائيل، لإدراكها أنها غير صحيحة، وليست في الوقت المناسب، خصوصا مع حكومة مؤلفة من أحزاب صهيونية وقومية متطرفة وعنصرية لا تعترف بالشعب الفلسطيني، ولا تسعى إلى السلام والعدالة والإنصاف تجاه الفلسطينيين. لم تستمر حكومة بينت-لبيد، التي شاركت فيها القائمة العربية الموحدة، إلا سنة تقريبا، إذ استقالت وتوجهت إسرائيل إلى انتخابات جديدة عام 2022 فاز بها حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، وشكل حكومة يمينية متطرفة جداً، لذا عادت القائمة العربية الموحدة إلى مقاعد المعارضة، رافضة أي محاولة لإعادة تشكيل، أو ترميم القائمة المشتركة حسب النسق السابق. أدى انهيار القائمة المشتركة إلى وقوع حالة من الانقسام بين الأحزاب السياسية، وانعكس ذلك داخل المجتمع. وبالتالي، تراجع التمثيل السياسي في الكنيست للمواطنين الفلسطينيين، إذ لم يجتز حزب التجمع الوطني نسبة الحسم، علما أنه كان قاب قوسين أو أدنى من ذلك، وعليه فإن المشهد الحالي مؤلف من حزبين عربيين، وهما: القائمة العربية الموحدة (خمسة مقاعد) والجبهة والعربية للتغيير (خمسة مقاعد). ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن حالة الانقسام في الداخل الفلسطيني ليست بعيدة عن حالة الانقسام بين الفصائل الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا موضوع نتركه للمستقبل، للغوص في موجات تحليلية ذات أهمية لفهم طبيعة ديناميكية السياسة الفلسطينية في مواقع وجود وانتشار الفلسطينيين. كما يجب ألا يغيب عن بالنا بالمرة، أنه مقابل التمثيل السياسي في الكنيست الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، هناك تيارات سياسية ترفض خوض أي انتخابات برلمانية، من منطلق رفضها المشاركة في العمل السياسي تحت قبة برلمان إسرائيل، باعتباره مؤسسة صهيونية مشاركة في هضم حقوق الفلسطينيين وقضمها منذ 1948. وتفضل هذه التيارات التأثير من الخارج، من أبرزها حركة أبناء البلد، وهي إطار سياسي غير مُسجل رسمياً، لكنه فاعل على الأرض في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، والتمسك بالثوابت الفلسطينية كاملة. يبقى السؤال هنا، إلى أي مدى يؤثر هذا التمثيل السياسي في صُناع القرار؟ ويُحقق انجازات تعود بالنفع على المجتمع العربي، الذي يواجه منذ 75 عاما سياسات تمييزية وعنصرية، إنه سؤال جدير بالنقاش والحوار.

باعتباره ساحة رئيسية للمطالبة بالحقوق، والتعبير عن الرأي في مقابل ذلك، أثارت فكرة القائمة العربية المشتركة مخاوف وشكوك وحذر الأحزاب السياسية اليهودية، على تباراتها المختلفة، ونعني بذلك تشكّل قوة عربية فلسطينية يُحسب لها حساب في البرلمان الإسرائيلي. أثرت القائمة المشتركة أن تبقى في صفوف المعارضة، إذ إن الأحزاب العربية منذ تأسيس إسرائيل، حتى تلك التي كانت محسوبة على العمال الحاكم، بقيت خارج الائتلافات الحكومية، ودعمتها من الخارج. شكلت القائمة المشتركة صوتا عربيا مؤثرا في المشهد السياسي

> أصبح الكنيست ساحة للمنافسة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني

من احتفالات فلسطينيي الداخل المحتل في يوم الأرض شمال الجليل في 30/ 3/ 1988 (إزارد بيسون/Getty)

التمثيل السياسي لفلسطينيي 48

نلاحظ وجود تمثيل عربي في الكنيست الإسرائيلي منذ دورته الأولى، إلا أنه تمثيل تحت راية مقبولة ومرْضي عنه في السياق السياسي الإسرائيلي. ونعني بذلك اعتراف هذه الأحزاب، أو القوائم الانتخابية بإسرائيل، وقبول قوانينها. مثل تمثيل الفلسطينيين السياسي تحديا كبيرا لدولة إسرائيل في تعاملها مع مواطنيها من غير اليهود. إذ اعتبرتهم دخلاء عليها، وغير مرغوب فيهم.

توزعت أصوات الناخبين الفلسطينيين في إسرائيل على الحزب الشيوعي، ثم جبهته الديمقراطية، والقوائم العربية التابعة للحزب الحاكم، ولباقي الأحزاب الصهيونية سواء اليسارية أو سواها. بعد ذلك حصل تحول بدأ منذ ثلاثة عقود، إذ توزعت أصوات الفلسطينيين بين التيارات السياسية التالية: الحزب الشيوعي بتسميته «الجبهة الديمقراطية»، التجمّع الوطني الديمقراطي (أي التيار القومي)، قائمة إسلامية، وقائمة مستقلة بمُسمّى «التغيير» برئاسة أحمد الطيبي. لكن، وهذه نقطة مهمة، إن تحولات ديناميكية شهدتها ساحة التمثيل السياسي في الكنيست الإسرائيلي أسوة بتلك الحاصلة في المجتمع اليهودي، هذا يعني أن التمثيل البرلماني عكس التيارات الفكرية والسياسية للفلسطينيين في إسرائيل، أي أصبح الكنيست الإسرائيلي ساحة للمنافسة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وهذا لساحات هذا المجتمع. وهناك إجماع واتفاق على تبني خطوط موحدة في طرح القضايا الرئيسية، التي يعاني منها الفلسطينيون، كما هناك خلافات وتباينات في عدد من القضايا الجوهرية، مثل تعريف مفهوم المواطنة، طروحات حل القضية الفلسطينية، مفهوم وتعريف والعدالة والإنصاف تجاه الفلسطينيين. والحياتية فكان هناك توافق في الحد الأدنى في ما بين الأحزاب السياسية العربية الممثلة في الكنيست الإسرائيلي. شاركت الأحزاب العربية في الجولات الانتخابية منفردة ومستقلة، إذ رفضت تشكيل قائمة واحدة تمثل كل التوجهات، حتى رفع الكنيست في عام 2014 نسبة الحسم، أي الحد الأدنى لفوز حزب سياسي في مقاعد برلمانية، بعدها بات على قيادات هذه الأحزاب الاتفاق مرغمة على خوض الانتخابات في قائمة عربية مشتركة تُمثل كل الأحزاب والتيارات السياسية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل حتى تتمكن جميعها من الفوز بمقاعد تحت قبة الكنيست. حظيت فكرة التمثيل السياسي لفلسطينيي الـ 48 بقائمة مشتركة واحدة بقبول لدى الجماهير الفلسطينية في الداخل، مع ترحيب فلسطيني وعربي خارج حدود الخط الأخضر، فارتفعت نسبة مشاركة الجمهور الفلسطيني في إسرائيل في الانتخابات البرلمانية، بنية إيصال أكبر عدد من ممثليه إلى الكنيست، والتأثير من هناك، إذ شارك أكثر من 80% من أصحاب حق الاقتراع من الفلسطينيين في إسرائيل في الانتخابات، ليعبروا عن رغبتهم في المشاركة في الحياة السياسية من خلال التمثيل السياسي في الكنيست، ذلك وجود تمثيل عربي في الكنيست الإسرائيلي منذ دورته الأولى، إلا أنه تمثيل تحت راية مقبولة ومرْضي عنه في السياق السياسي الإسرائيلي. ونعني بذلك اعتراف هذه الأحزاب، أو القوائم الانتخابية بإسرائيل، وقبول قوانينها. مثل تمثيل الفلسطينيين السياسي تحديا كبيرا لدولة إسرائيل في تعاملها مع مواطنيها من غير اليهود. إذ اعتبرتهم دخلاء عليها، وغير مرغوب فيهم.

توزعت أصوات الناخبين الفلسطينيين في إسرائيل على الحزب الشيوعي، ثم جبهته الديمقراطية، والقوائم العربية التابعة للحزب الحاكم، ولباقي الأحزاب الصهيونية سواء اليسارية أو سواها. بعد ذلك حصل تحول بدأ منذ ثلاثة عقود، إذ توزعت أصوات الفلسطينيين بين التيارات السياسية التالية: الحزب الشيوعي بتسميته «الجبهة الديمقراطية»، التجمّع الوطني الديمقراطي (أي التيار القومي)، قائمة إسلامية، وقائمة مستقلة بمُسمّى «التغيير» برئاسة أحمد الطي

حماس بين تناقضي السلطة والمقاومة

ساهمت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في تجنب الحركة لأي انقسامات أو صدامات داخلية بين تياري السلطة والمقاومة داخل الحركة، كونها انتصاراً للتيارين، كما شهدت مرحلتها الأولى انسجاماً وتماسكاً صلباً بين التيارين السياسي والعسكري، بسبب تلاقي تطلعاتهم ومتطلباتهم وأهدافهم

حيّان جابر

شاركت حركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية للمرة الأولى عام 2006، بعد وفاة/ اغتيال رئيس السلطة ياسر عرفات، حينها نجحت الحركة في حصد العدد الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي، ما مكّنها من تشكيل حكومة السلطة، في مقابل انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، لتبدأ أولى مراحل الصدام السياسي الفلسطيني الحديث، حول السيطرة والشرعية والقيادة بين كل من حركتي فتح وحماس، انتهى الصراع في حينه بسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية، وحركة حماس على قطاع غزة، بعد مواجهات عسكرية مباشرة بين الحركتين، تحملت حركة حماس المسؤولية الأكبر عنها.

يعتبر مراقبون كثر أن الأحداث الثلاثة السابقة تمثل أولى مظاهر الاختلاف بين تيارين داخل حركة حماس، تيار يولي القيادة والسيطرة والحكم أولوياته، مقابل تيار المقاومة، الذي يضع المقاومة على رأس أجندته. من هنا اعتبر بعضهم مشاركة حماس في انتخابات 2006 انتصاراً لتيار السلطة على تيار المقاومة، لكنه انتصار محدود زمنياً، إذ لم تمض سوى بضعة أشهر حتى مني هذا التيار بفشل ذريع، نتيجة تعنت محمود عباس وحركة فتح، اللذين أغلقا كل السبل أمام هذا التيار، لمنعه من تسلّم زمام السلطة، وبحكم إصرار أجهزة السلطة الأمنية على ملاحقة قادة حماس الميدانيين والعسكريين، وهو ما بلغ ذروته في الاشتباكات التي شهدها قطاع غزة عام 2007، والتي أدت كما أسلفنا إلى سلطتين منفصلتين واحدة في الضفة الغربية بقيادة فتح، والأخرى في قطاع غزة بقيادة حماس.

> راهن التيار السياسي على برنامج الحركة المعدل، بل سعى إلى كبح فصائل المقاومة

سلطة حماس في قطاع غزة

ساهمت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في تجنب الحركة لأي انقسامات أو صدامات داخلية بين تياري السلطة والمقاومة داخل الحركة، كونها انتصاراً للتيارين، كما شهدت مرحلتها الأولى انسجاماً وتماسكاً صلباً بين التيارين السياسي والمقاوم، بسبب تلاقي تطلعاتهم ومتطلباتهم وأهدافهم، إذ وجد تيار المقاومة في سيطرة الحركة سياسياً بيئة أمنية مناسبة لنموه وتطوره وتوسعه، كما وجد التيار السياسي في استمرار المقاومة؛ حتى لو ظاهرياً، عبر إطلاق بعض الصواريخ بين حين وآخر، غطاء يمنحه الشرعية السياسية الداخلية. لكن لم يستمر ذلك طويلاً، إذ فرض واقع الحصار الخانق الذي فرضه الاحتلال في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وبمشاركة سلطة رام الله ودول إقليمية كبرى، خصوصاً مصر، تداعيات وتحديات عديدة ليس على سكان القطاع فحسب، بل كذلك على حركة حماس بكل مكوناتها.

الثورات الإقليمية والثورات المضادة

بعد مضي نحو خمسة أعوام على سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة وجدت الحركة نفسها أمام مشكلات عميقة يصعب تجاوزها سياسياً وعسكرياً، إذ باتت سلطة الحركة محصورة في القطاع المحاصر، وتراجعت قوتها التنظيمية في الضفة الغربية نتيجة استهدافها من الاحتلال وسلطة رام الله، وعليه لم يعد القطاع بوابة الحركة لفرض سيطرتها على الجسم السياسي الفلسطيني، بل أصبح أشبه بالسجن. كذلك وجد تيار المقاومة وجناح الحركة العسكري نفسه أمام استعصاء مشابه، إذ وعلى الرغم من حرية العمل العسكري وما يرافقه من إعداد وتدريب وتطوير قد تراجعت فاعليته في ظل الحصار وغياب الاشتباك المباشر مع الاحتلال داخل القطاع لصالح تزايد أهمية العمل السلطوي. بعد اندلاع الثورات الشعبية في المنطقة العربية، وما رافقها من ارتفاع في شعبية التيارات ذات التوجه الإسلامي؛ المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين، تنفس تيار حركة حماس السياسي الصعداء، واستبشر خيراً، خصوصاً بعد نجاح الإخوان في الانتخابات المصرية؛ عبر تحالفهم مع تيارات ثورية مصرية أخرى منظمة وغير منظمة، معولاً على إمكانية كسر الحصار عملياً وسياسياً عبر فتح معبر رفح على مصراعيه أمام حركة البضائع، ومن خلال نيل شرعية إقليمية من بوابة مصر وبدعم تونسي وربما سوري في حال سقوط نظام الأسد. لكن لم تدم تلك الآمال كثيراً، إذ فرضت الثورة المضادة نفسها سريعاً، ما أعاد الحركة إلى مربع الحصار والاستعصاء ذاته.

تصاعد التباينات الداخلية

بعد صعود قوى الثورة المضادة إقليمياً، خصوصاً في مصر، لم تعد الحركة إلى مربع الحصار والاستعصاء السابق للثورات الشعبية فقط، بل زادت قسوة الحصار المفروض عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، نتيجة ذلك بحثت الحركة عن مخرجات مختلفة تكسر هذه الحالة، وهو ما أحدث تباينات واضحة غير معلنة بين تياري الحركة السياسي والعسكري، إذ ذهب التيار السياسي إلى محاباة الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة، مصر والمجتمع الدولي، عبر تعديل برنامج الحركة السياسي في عام 2017 ليحاكي برنامج منظمة التحرير الفلسطينية المرحلي، وهو ما عد بمثابة رسالة سياسية تفتح الباب أمام قبول الحركة بحل الدولتين.

في هذا السياق أيضاً يمكن فهم دعم حماس لمسيرات العودة الأسبوعية على طول حدود الحصار المطبق صهيونياً على قطاع غزة منذ 2018/3/30، التي استمرت لنحو عامين، على اعتبارها نمطاً نضالياً سلمياً، مقبولاً دولياً وإقليمياً، وقد يمثل بديلاً فاعلاً للمقاومة العنيفة.

في الوقت ذاته؛ سار تيار الحركة العسكري في اتجاه آخر، تمثل في تعزيز علاقاته مع إيران وحلفائها في المنطقة، باستثناء نظام الأسد، إذ تسارعت ترتيبات التنسيق الأمني والعسكري، خصوصاً مع حزب الله اللبناني، فضلاً عن برامج التدريب وتبادل الخبرات العسكرية والأمنية السري، الذي أسس لمرحلة مختلفة لاحقاً.

راهن التيار السياسي على برنامج الحركة المعدل، بل سعى إلى كبح فصائل المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة في تلك المرحلة قليلاً، تجنباً لأي تصعيد مع قوات الاحتلال، ومن أجل تأكيد الرسالة التي حملها البرنامج المعدل، وهو ما انتقطته دول إقليمية عديدة وكذلك سلطة رام الله، فضلاً عن الاحتلال ومراكزه البحثية، لكنهم عدوه مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أنها غير كافية، إذ اعتقدت تلك الأطراف أن استمرار الضغط على الحركة سيؤدي لا محالة إلى مزيد من التنازل، بل راهنت على ذلك، في حين أدى تعنت تلك الأطراف وإصرارها على تفكيك بنية حماس وفصائل المقاومة الأخرى العسكرية؛ أي دفعها نحو الاستسلام الكامل اقتداء بسلطة رام الله، إلى إضعاف تيار حماس السياسي لصالح تيارها العسكري.

إسماعيل هنية ويحيى السنوار في ذكرى تأسيس حركة حماس في غزة 14/ 12/ 2017 (مجدي فتحي/Getty)

صعود التيار المقاوم مجدداً

في الضفة الغربية أبرزها «كتيبة جنين» و«عرين الأسود»، كان لحركتي حماس والجهاد دور مركزي في صعودهما، خصوصاً الأخيرة. يندرج «طوفان الأقصى» في سياق دلالات صعود تيار المقاومة داخل حركة حماس أيضاً، إذ ما انعكس في تراجع محاولات كسر الحصار سياسياً، في مقابل تعزيز التعاون بين كتائب المقاومة داخل قطاع غزة، والعمل على استنهاض العمل المقاوم في كل من الضفة الغربية وبدرجة أقل في الخارج، الأمر الذي أسفر لاحقاً عن صعود مجموعات ناشئة مقاومة للاحتلال العسكرية خارج القطاع، فضلاً عن ضربها لمنظومته الأمنية والاستخبارية التي تحكم حصار القطاع وإدارته من خارجه، فضلاً عن أسر مجموعة من جنود الاحتلال ومستوطنيه.

> يندرج «طوفان الأقصى» في سياق دلالات صعود تيار المقاومة داخل حركة حماس

تداعيات طوفان الأقصى على حماس

تصاعدت آمال حركة الحماس بتياريها المقاوم والسياسي في أعقاب «طوفان الأقصى»، نظراً إلى حجم العملية ودلالاتها العسكرية والاستراتيجية الكبرى، وهو ما انعكس في وحدة الخطاب الحمساوي وتماسكه. كما عكست العملية وما تبعها من بطولات كل فصائل المقاومة الفاعلة في قطاع غزة مدى متانة التنسيق العسكري بينها، في مقابل ذلك لم تشهد مظاهر مشابهة على الصعيد السياسي الفلسطيني، بل أدارت حركة حماس جولات التفاوض التي سبقت الهدنة الأولى؛ الوحيدة حتى الآن، بالحد الأدنى من التنسيق مع سائر القوى السياسية الفلسطينية، بما فيها فصائل المقاومة.

ثم وبعد استعصاء التوصل إلى هدنة ثانية سريعاً عززت حركة حماس من تواصلها وتنسيقها السياسي مع فصائل المقاومة، وتحديداً مع حركة الجهاد الإسلامي، ليتبعه تنسيق أقوى مع سائر الفصائل الفلسطينية الرافضة لنهج الاستسلام، مع تمسك الحركة بإدارة العملية التفاوضية، باعتبارها ممثل المقاومة السياسي في هذه المرحلة.

هنا أهملت الحركة دعوات كثيرة إلى تشكيل جبهة سياسية فلسطينية تحاكي غرفة العمليات العسكرية المشتركة، بمشاركة معظم القوى السياسية الفلسطينية، وربما بمشاركة هيئات اجتماعية وأهلية، ومجموعات ناشطة سياسية وإعلامية وحقوقية وإغاثية وثقافية ترفض النهج الاستسلامي الذي تمثله سلطة رام الله. يعزى إهمال حماس لتلك الدعوات إلى اعتبارات سياسية بحتة، إذ ربما عول تيار حماس السياسي في الأشهر الأولى التي أعقبت «طوفان الأقصى» على كسر حصار الحركة سياسياً، وانتزاع شرعية إقليمية وربما دولية تمكنها مع تمثيل كل الفلسطينيين وكل فلسطين في الأونة الأخيرة؛ توالت التصريحات الحمساوية التي تتحدث عن سعي الحركة إلى تشكيل حكومة توافق وطنية، كما في تصريح حسام بدران، عضو المكتب السياسي في الحركة «بدأنا منذ شهور نقاشاً مع الفصائل والمجتمع المدني حول كل الحالة الفلسطينية بعد الحرب وليس فقط اليوم التالي في غزة، ولتشكيل حكومة توافق وطني، وما زلنا نتحرك في هذا المسار». فضلاً عن تصريحه «اقترحنا أن تدير غزة والضفة الغربية حكومة كفاءات وطنية ليس لها انتماء حزبي بعد الحرب». تؤشر هذه التصريحات إلى إدراك الحركة بكامل تياراتها لخطورة المرحلة وحساسيتها، ويؤكد ضرورة مجابهة المخططات الصهيونية والأميركية بجبهة سياسية موحدة تتكامل مع دور غرفة العمليات العسكرية الموحدة، لكنها تنطوي على بعض المخاطر أيضاً.

المخاطر المحتملة

يصر الاحتلال وشريكه الأميركي على إنهاء حكم حركة حماس في قطاع غزة، على اعتباره شرطاً رئيسياً لإنهاء العدوان وحرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري المتواصل، لإدراكهما أهمية البنية السياسية والقانونية في تطور العمل المقاوم، الذي مكن فصائل المقاومة؛ وفي مقدمتها كتائب عز الدين القسام، من تنفيذ «طوفان الأقصى»، لذا يسعى الاحتلال وشريكه الأميركي إلى محاكاة تجربة سلطة رام الله في غزة أيضاً، وإن اختلفا على ماهية تلك السلطة. هنا على حركة حماس وكل القوى الفلسطينية الحذر من فخ الخضوع للإرادة الأميركية-الصهيونية، عبر إعادة تعويم سلطة رام الله بما تمثله من سلطة أمنية لحماية الاحتلال وإدامته، تحت مسمى الوحدة الوطنية، فالوحدة الوطنية في مرحلة التحرر هي وحدة كل القوى المجمعة على حق شعب فلسطين في النضال السلمي والمسلح حتى التحرير الكامل، واستعادة الحقوق المستلبة كلها. من هنا على حركة حماس والفصائل الفلسطينية العمل على تشكيل جبهة موحدة صلبة سياسية لا تقبل المساومة على الحقوق الفلسطينية، تدير الملف السياسي الفلسطيني بأكمله بما يشمل مفاوضات إنهاء العدوان، وتفرز حكومة كفاءات وطنية لإدارة الشؤون اليومية، مثل الإغاثة وحركة المعابر وإعادة الإعمار، فهذا المسار قادر على مجابهة المخططات الصهيونية-الأميركية وإفشالها، كما يمكن فصائل المقاومة من استكمال دورها النضالي حتى التحرير الكامل والشامل واستعادة كل الحقوق المستلبة. في حين سيؤدي مسار الوحدة مع سلطة أمنية تحمي الاحتلال وتديم بقاءه إلى تحقيق المخطط الأميركية، التي تسعى إلى تطويع العمل المقاوم وإنهائه تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية.

قراءة في جولات التفاوض الراهنة

بدأت العملية التفاوضية بين المقاومة الفلسطينية وكيان الاحتلال الإسرائيلي في 24 /11/ 2023، حين نجحت الوساطة القطرية المصرية الأميركية في الوصول إلى أتفاق تبادل أسرى، وهدنة إنسانية، ووقف لإطلاق نار وتدفق المساعدات الإنسانية، التي ستتدفق مع اليوم الأول لتوقيع الاتفاق.

مشاهد من مدرسة الأونروا في النصيرات بعد قصفها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي (مجدي فتحي/Getty)

حسام الدجني

لم تتوقف العملية التفاوضية غير المباشرة بين المقاومة الفلسطينية ودولة الاحتلال عبر الوسيطين القطري والمصري منذ شهور عدة، وأحدثت اختراقات كبيرة للوصول إلى وقف إطلاق نار يوقف جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، حيث تجاوز عدد الشهداء الفلسطينيين 38 ألف شهيد جلهم من المدنيين، لا سيما من النساء والأطفال.

يجيب المقال على تساؤل: أين وصلت العملية التفاوضية، وما أبرز المعيقات والتحديات أمامها؟ وأين نجحت المقاومة وأين أخفقت؟

أولاً: العملية التفاوضية وأبرز التحديات

بدأت العملية التفاوضية بين المقاومة الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي في 24 /11/ 2023، حين نجحت الوساطة القطرية المصرية الأميركية في الوصول إلى اتفاق تبادل الأسرى، وهدنة إنسانية، ووقف للحرب وإطلاق النار استمر سبعة أيام، بموجبها أفرجت المقاومة عن عشرات من الأسرى المدنيين من النساء والأطفال، مقابل كل واحد منهم أفرج الاحتلال عن ثلاثة أسرى فلسطينيين من النساء والأطفال. كما سُمح بدخول بعض المساعدات الإنسانية، إلى أن أفشل الاحتلال الإسرائيلي الهدنة عبر استئناف القصف في اليوم السابع.

منذ ذلك الوقت لم تتوقف الجهود الدولية للتوصل إلى صفقة، إذ شهدت باريس حراكا سياسيا للوصول إلى مقاربة تنهي الحرب، وتصل إلى صفقة تبادل، لكن المراوغ الوحيد المفشل للجهود كان بنيامين نتنياهو، عبر تقويض صلاحيات الوفد الإسرائيلي، ودفعه للاجتماع فقط، من دون إبداء المواقف، في المقابل كثف نتنياهو من التسريبات والتصريحات التي تفشل تلك الجهود.

في 6 /5 /2024؛ أعلنت الخارجية القطرية عن تلقيها ردا من حركة حماس، وصفته قطر بالرد الإيجابي على الورقة المصرية، ليتبعه إعلان إسرائيل، التي فاجأها رد حماس، أن الورقة المصرية، التي وافقت عليها حماس، تختلف عن الورقة التي وافقت عليها تل أبيب.

ثم في 31 /5 /2024؛ طرح الرئيس الأميركي جو بايدن خطة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، قال عنها في مؤتمره الصحافي إنها خطة إسرائيلية تبنتها الإدارة الأميركية، رحبت حركة حماس بالمبادئ التي تلاها بايدن فورا، وأهمها: الوقف الدائم لإطلاق النار، والانسحاب من قطاع غزة، وعودة الرهائن، وإعادة العملية التفاوضية، وما أبرز المعيقات والتحديات أمامها؟ وأين نجحت المقاومة وأين أخفقت؟

ضمن الإطار الذي قدمه الرئيس بايدن. بعد تسلم حركة حماس ورقة بايدن، عبرت الحركة عن صدمتها من أن ما تلاه بايدن في مؤتمره الصحافي يختلف عما استلمته، وعليه قدمت المقاومة الفلسطينية ورقة تعديلات على ورقة بايدن، وصفت ورقة/ رد حماس من قبل فرق التفاوض الإسرائيلية بأنها «أفضل إجابة تتلقاها من حركة حماس منذ بدء المفاوضات»، لكن ورغم ذلك أصدر مكتب نتنياهو رداً منسوبا لمسؤول أمني كبير جاء فيه «إن حماس لا تزال تصر على بند أساسي في الإطار، وهناك المزيد من الثغرات التي لم يتم سدها، وستواصل إسرائيل المفاوضات ومواصلة الضغط العسكري في الوقت نفسه».

لم تتوقف المفاوضات، وعمل الوسطاء بكل قوة من أجل إحداث اختراق، حتى فهم نتنياهو أن مرونة المقاومة تعبر عن حالة ضعف، نتيجة الأعمال العسكرية، التي ينفذها جيش الاحتلال الصهيوني، ويرتكب عبرها هولوكوست جديدا ضد الشعب الفلسطيني.

هنا لا بد من عرض مقارنة سريعة بين نص ورقة بايدن وتعديلات المقاومة عليها، كما هو مبين في النقاط التالية:

1. مقدمة الورقتين: أضافت المقاومة الفلسطينية ما يلي: جملة رفع الحصار، وأرفقت مع فقرة أن الاتفاق الإطاري مكون من ثلاث مراحل متصلة، أي أضافت حماس إلى الفقرة عبارة «متصلة ومترابطة».

من وجهة نظر الكاتب فإن تعديلات المقاومة الفلسطينية في المقدمة، والتي شددت عليها المقاومة في متن الوثيقة، لا سيما فقرة رفع الحصار، هي مدخل حقيقي للاستقرار والأمن داخليا وخارجيا، انطلاقا من قناعة الفلسطينيين بأن الحصار أخطر من الحرب، فهو يقتل بالفلسطينيين ويقتلهم ببطء شديد، إذ بلغت مؤشرات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي معدلات مرعبة ما قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، حسب تقارير البنك الدولي، (بلغ مؤشر الفقر 64%، ووصل انعدام الأمن الغذائي في القطاع إلى 68%، وبلغت نسبة البطالة 46% أغلبهم من الشباب والخريجين). أضيف إلى ما سبق؛ أن رفع الحصار هو مطلب أممي منصوص عليه في قرارات أممية، ومجالس حقوقية، كونه ينتهك القانون الدولي الإنساني.

أما إضافة كلمة «مترابطة»، فكان الغرض منها إغلاق الطريق على نتنياهو لمنعه من التهرب من استحقاقات الاتفاق بعد انتهاء المرحلة الأولى.

2. ملف صفقة التبادل: لا تمثل بعض النقاط، في تقدير الكاتب، اختلافا جوهريا بين الجانبين، لذا من الممكن تجاوزها عبر المفاوضات، باستثناء اختلافين جوهريين حول مسألتين هما:

■ الفيتو على الأسرى: وضعت إسرائيل في ورقتها ما يلي: «تطلق إسرائيل سراح 50 أسيرا من سجونها، مقابل كل محتجزة إسرائيلية يتم إطلاق سراحها يطلق 30 محكوما مؤبدا و20 محكوما على الا تزيد المدة المتبقية من محكوميتهم عن 15 عاما، بناء على قوائم تقدمها حركة حماس باستثناء عدد يتفق عليه من الأسرى (100 على الأقل) الذين سيتم مناقشتهم في المرحلة الثانية. يتم إخلاء سبيل عدد من الأسرى يتم الاتفاق عليه (50 على الأقل) من المحكوم عليهم بالمؤبد في الخارج أو غزة». وهو ما رفضته حركة حماس في تعديلاتها، كونها تحرم أصحاب الأحكام العالية من الحرية.

■ جنسية الأسرى: حددت الورقة الإسرائيلية جنسية الأسرى من الفلسطينيين، وهو ما حذفته حركة حماس بما يمنحها القدرة على الإفراج عن أسرى غير فلسطينيين.

3. ملف الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة: تعديلات طفيفة بكل ما تعنيه الكلمة في هذا المحور، لكنها هامة لمن ينشد ولادة اتفاق ملزم للجميع، يؤسس لمرحلة من الهدوء والاستقرار والوضوح، إذ تضمن تعديلات المقاومة إضافة الانسحاب من محور فيلادلفيا، وبما يتضمنه انسحاب من معبر رفح البري.

4. ملف إعادة الإعمار ورفع الحصار: اتفقت الورقتان على ملف إعادة الإعمار، والسقف الزمني اللازم لذلك، على أن تبدأ الجهود من اليوم الأول، والخلاف بين الطرفين حول ملف الحصار، بحيث وضع الاحتلال الإسرائيلي في وثيقته بشأن المرحلة الثالثة النص التالي: «فتح المعابر الحدودية، وتسهيل حركة السكان، ونقل البضائع»، كمراقبين ومن رحم التجربة السابقة، يعني النص تحكم إسرائيل الكامل بنوعية السلع والأفراد التي تدخل وتخرج، أي إعادة استنساخ الحصار، وهو ما رفضته المقاومة، وجاء تعديلها بنص واضح وصريح على النحو التالي: «إنهاء الحصار الكامل عن قطاع غزة، بما يشمل فتح المعابر الحدودية، وخاصة معبر رفح، وتسهيل حركة السكان ونقل البضائع، وتوفير الكهرباء على مدار الساعة في جميع مناطق قطاع غزة».

كما أصرت المقاومة على دور وكالة الإمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في إدارة ملف المساعدات الإنسانية، التي ستتدفق مع اليوم الأول لتوقيع الاتفاق.

5. ملف عودة النازحين: لا يوجد اختلاف أو خلاف على هذا البند بين الورقتين.

6. ملف الضمانات: أضافت تعديلات حماس ضامنين جددا إلى جانب قطر ومصر والولايات المتحدة، هم روسيا والصين وتركيا.

لم تتوقف الوساطة، ونجحت واشنطن في تقديم ثلاث صياغات للمادة رقم 8 وجوهرها الوقف الدائم لإطلاق النار، وافقت المقاومة على إحدى هذه الصياغات، مع وضع تعديل على المادة 14 بما يؤسس لضمانات على الاتفاق من قبل الوسطاء، ليضاف إلى ضمانة شفهية من الولايات المتحدة بأن الاتفاق يؤدي في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب شامل من قطاع غزة.

الاختراق الأخير من وجهة نظر الكاتب يزيد من نسبة التفاؤل، رغم بعض الإشارات السلبية من نتنياهو، لكن الأخير يعيش تحديات ليست سهلة، قد ترجح الموافقة على الرفض، من أهم تلك التحديات:

1. المشهد الإسرائيلي الداخلي بمستوياته المختلفة (توتر علاقة المؤسسة العسكرية بالمستوى السياسي، الوضع الاقتصادي، الغضب الشعبي وتزايد التظاهرات المؤيدة لوقف إطلاق النار والذهاب إلى صفقة تبادل، فشل تحقيق جزء كبير من الأهداف المعلنة، حجم الخسائر البشرية، رفض واشنطن الدخول في حرب، إلى جانب إسرائيل، مع حزب الله أو إيران).

2. ضغط المجتمع الدولي على إسرائيل لوقف إطلاق النار، والتحولات في المواقف الدولية من الحرب، ما يضر بصورة إسرائيل، وشبكة علاقاتها الدولية.

3. شبكة الأمان التي وفرها بني غانتس ويئير لبيد وآخرون، التي قد تشكل مدخل نتنياهو للضغط على حلفائه بالائتلاف للقبول بالصفقة، لكنه قبل ذلك يريد أن يبتز واشنطن قبل تقديمه الموافقة، في انتظار يوم 2024/7/24 موعد خطابه في الكونغرس.

ثانيا: أين أصابت المقاومة وأين أخفقت؟ يمكن إجمال النقاط التي أصابت فيها المقاومة أثناء العملية التفاوضية الحالية بما يلي:

1- تعرية الموقف الإسرائيلي أمام المجتمع الدولي، بأنه الرافض في أغلب الأوقات لوقف الحرب.

2. تعرية نتنياهو أمام مجتمعه، وزيادة الفجوة بين المستويين السياسي والعسكري، بسبب عدم اكتراث نتنياهو بسلامة جنوده في الميدان أو الأسر.

3. إضافة الصين وروسيا وتركيا ضمن الدول الضامنة للاتفاق.

4. إشراك الفصائل، وبعض النخب، وإطلاعهم على تفاصيل العملية التفاوضية والسماع لنصائحهم.

أما النقاط التي أخفقت فيها المقاومة فيمكن حصرها بما يلي:

1. المشاركة المفردة في بعض اللقاءات، من دون مشاركة فعلية لأكبر عدد ممكن من الفصائل والنخب والمجتمع المدني الفلسطيني، كي تقيم الحجة على الجميع، كون مخرجات العملية التفاوضية تمس الجميع.

2. من وجهة نظر الكاتب، أخفقت المقاومة بعدم الدفع بالمقاربة السياسية المستندة إلى الحقوق الوطنية المشروعة، والمتوافقة مع القانون الدولي، في كل وثائق التفاوض، حتى لو كانت في بنود مؤجلة، كون الأولوية الآن لوقف جرائم الإبادة الجماعية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

> إن تعديلات المقاومة الفلسطينية هي مدخل حقيقي للاستقرار والأمن داخليا وخارجيا

العربي الجديد

مواجهة التوجه الإسرائيلي البريطاني عبر القانون الدولي

قراءة لسياق اتفاق أوسلو

يُبرز استخدام نصوص الاتفاقية مبرراً قانونياً لعدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الحاجةَ إلى قراءة نقدية لتاريخ الاتفاق مع إسرائيل، بكل أبعاده، وإعادة بوصلة العلاقات الدولية من حيث الانطلاق

بشار شيخ

العبثية الجدلية للدفوع التي تحاول بريطانيا، ومن حولها، تقديمها تقول لنا عملياً بسذاجة قاب قوسين أو أدنى: إن فلسطين، الدولة المراقب غير العضو في المحكمة الجنائية الدولية، لا يمكنها محاسبة مجرمي الاحتلال الإسرائيلي لتناقض ذلك مع بنود عملية أوسلو للسلام، التي تغنّت بها كل دول العالم، كونها كانت مسخّرة لجهود الأمم في إحلال السلم والأمن الدوليين، التي يبدو أن صلاحية الأمن والسلم الدولي تنتهي كل ثلاثين عاماً بموجب قرار صادر عن أعلى هيئة قضائية جنائية في العالم المتحضر حين تدرس هذه الدفوع.

اعتبرت اتفاقيات أوسلو التي وقّعت عام 1993 محاولة لإنهاء عقود من النزاع بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، عبر الاعتراف المتبادل بحقوقهم السياسية والسعي لتعايش سلمي، لكن الواقع اليوم، خصوصاً بعد الانتفاضة الثانية، وبعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، يظهر بوضوح فشل هذه الاتفاقيات في تحقيق أهدافها، ويضع علامات استفهام حول القراءة الاستشراقية لموقفها آنذاك.

نص اتفاق أوسلو على فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات للوصول إلى تسوية دائمة، لكن؛ حتى الآن ليس هناك أي بوادر لأي حل دائم رغم مضي أكثر من ثلاثين عاماً على بدء عملية السلام. فمنذ البداية لم يكن هناك إرادة للبدء بمناقشة الوضع القائم حول القضايا الحساسة، القدس واللاجئين والمستوطنات، بل تنكرت إسرائيل لهذه المفاوضات، وجسمت القضايا منفردة، فارضة وقائع جديدة على الأرض. في حين كان من المفترض أن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة، ومنطقة أريحا بعد دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، لكنها استمرت في السيطرة على هذه المناطق لسنوات عديدة بعد توقيع الاتفاقية، قبل تطبيق خطة فك الارتباط من طرف واحد، أو نستطيع القول «قبل الانسحاب العسكري منه والسيطرة عليه من خارجه في عام 2005».

على صعيد آخر، قسم الاتفاق المناطق الفلسطينية إلى (أ) و(ب) و(ج) لتحديد مناطق حكم السلطة الفلسطينية، والمناطق الخاضعة لإسرائيل. ومع ذلك، وبينما استباحت إسرائيل كامل الأراضي الفلسطينية، متجاهلة هذه التقسيمات، التزمت السلطة الفلسطينية بالتنسيق الأمني من دون أي التزام مماثل من الجانب الإسرائيلي، كما شهدت الضفة الغربية زيادة في تسليح المستوطنين، ما أدى إلى زيادة اعتداءات المستوطنين وتعدياتهم، على إثرها تدهور الوضع الأمني فيها.

كذلك؛ وعلى الرغم من تعهد إسرائيل بـ«الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين على مراحل»، قد تضاعفت أعداد الأسرى مرات عدة منذ توقيع اتفاق أوسلو. كما لم يلتزم كل من الاحتلال والضامنون للاتفاق بعدم اتخاذ خطوات تغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تضاعف الاستيطان، وتضاعفت عمليات تهويد القدس والأقصى. أما بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي نص على «حق الفلسطينيين في تصدير منتجاتهم الزراعية والصناعية من دون قيود»، فقد تم تجاوزه تجاوزاً كبيراً، إذ تحكمت إسرائيل في كل السلع بحجج أمنية، ما أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في غزة.

> الشخصية الاعتبارية للدولة الفلسطينية محاربة بشدة من طرف حلفاء إسرائيل

بمثل تطبيق عملية أوسلو، التي انطلقت في صيف عام 1994، مفارقة تاريخية في ما يخص السيادة الفلسطينية، واختصاص السلطات الفلسطينية المتعاقبة تجاه الخارج، فمن ناحية قانونية لم تطبق بنودها، إضافة إلى ذلك؛ أدت العملية إلى تأزيم الواقع القانوني والسياسي والاجتماعي الفلسطيني. يُبرز استخدام نصوص الاتفاقية مبرراً قانونياً لعدم اختصاص محكمة الجنايات الدولية بمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين الحاجة إلى قراءة نقدية لتاريخ الاتفاق مع إسرائيل، بكل أبعاده، وإعادة بوصلة العلاقات الدولية من حيث الانطلاق، أي إلى التعامل مع حكومات إسرائيلية من مسلماتها الاستيطان وعدم الامتثال تجاه كل ما يتعلق بعلاقاتها الدولية وارتداداتها على الوضع الفلسطيني المستمر في ظل الاحتلال والانتهاكات.

النتائج الأحقة لعملية أوسلو، ومطلب استعادة السيادة الوطنية من خلال محاولة القيادة الفلسطينية تحديد معايير تضمن سلطة الدولة، صُدمت بتحدٍّ كبير في ظل الاحتلال الإسرائيلي وتدخلاته المستمرة، خصوصاً في ما يخص بناء دولة فلسطينية مركزية السلطة بقيادة ياسر عرفات، وإرساء سيادة القانون، وتلبية توقعات المجتمع الدولي. أمسى مفهوم «سيادة القانون» متناقضاً فلسطينياً، إذ وجب تنظم المعاملات بين المواطنين وفقاً لقواعد معروفة، لكن لم يحدد القانون المعمول به تحديداً واضحاً. ففي السنوات الأولى من إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني، كانت النقاشات تتركز حول تحسين الأداء الحكومي، ومواجهة الفساد، وإصدار قوانين تنظم التعليم وحرية الصحافة، لكن هذه الجهود اصطدمت بواقع الاحتلال وتحدياته.

تحت ضغط إسرائيل، نصت اتفاقيات أوسلو على إنشاء «مجلس حكم ذاتي» لإدارة أراضي الحكم الذاتي إدارياً، لكن أعلن الممثلون الفلسطينيون المنتخبون في أول انتخابات عام 1996 أنفسهم مجلساً تشريعياً، ما أضاف تعقيدات جديدة إلى المشهد السياسي. فعلى الرغم من النيات الحسنة، واجه المجلس التشريعي بعد فترة وجيزة واقع السلطة المركزية، التي أعادت إنتاج آليات السلطة القديمة لمنظمة التحرير، إضافة إلى قضايا رئيسية أخرى، مثل الفساد وقانون المنظمات غير الحكومية، وتطور قانون الأسرة، التي كانت في صلب المناقشات. هذه القضايا تعكس أبعاداً رمزية هامة للمجتمع الفلسطيني، تتعلق برأي المواطن في الموارد، وإمكانية التعبير عن الذات، والتنظيم العام للمجال الخاص. رغم ذلك، ظلت التحديات القائمة تؤثر على فعالية هذه المناقشات في ظل السيطرة الإسرائيلية المستمرة.

أصبحت الاتفاقيات، التي كان من المفترض أن تكون جسراً للسلام والتعايش، عقبة أمام تحقيق العدالة للفلسطينيين في المحاكم الدولية. استخدام نصوص اتفاقية أوسلو مبرراً قانونياً لعدم اختصاص محكمة الجنايات الدولية، أضعف موقف الفلسطينيين في محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين بالصورة التي لم يستطع أن يقرأها عرابو اتفاق أوسلو في منظمة التحرير، والتي يمكن أن تكرر نفسها في حال الوصول إلى اتفاق حول نهاية المواجهات بين حماس وإسرائيل.

باختصار، كانت اتفاقيات أوسلو محاولة محفوفة بالمخاطر لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، لكنها فشلت في تحقيق السلام الدائم، وأدت إلى تبعات قانونية وسياسية حالت دون تحقيق العدالة للفلسطينيين، ودون تشكيل هوية سيادية للدولة قادة إسرائيل مبني على أساس اتفاقية أوسلو، كما في البندين 6 و7، التي خلقت كي تقتل أي طموح فلسطيني لإنشاء دولة مستقبلية ذات سيادة، وذات اختصاص قانوني قضائي مستقل. بذلك بعد من العبث أن تأخذ محكمة العدل الدولية طلب بريطانيا، ومن في صفها، حول مطالب إسرائيل في عدم الحليفة لهذا التوجه القضائي، المعني بتحويل الاختصاص من طرف فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية، كون الأساس القانوني الذي يعتمدون عليه رداً على طلب المدعي العام بتوقيف قادة إسرائيل مبني على أساس اتفاقية أوسلو، كما في البندين 6 و7، التي خلقت لاختصاص من حيث المبدأ ممكنة دولة مستقبلية ذات سيادة، وذات للسيادة الفلسطينية، أو جزئية الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة وذات سيادة، التي تنص على اختصاص وطني في أقاليم الفلسطينية المحتلة والمستوطنات في ما يخص محاسبة المجرمين حول الجرائم المرتكبة في هذا الحيز الإقليمي. أما الافتراض الآخر دولة مراقبة بعد قرار الجمعية العامة 2015، وسلطة فلسطينية تامة الأركان قبل القرار، على كل الأراضي المذكورة في بنود اتفاق أوسلو، ومن ثم الإحالة للاختصاص من حيث المبدأ ممكنة على الرغم من غوغائية الشكل الوطني للسيادة الفلسطينية، أو جزئية الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة وذات سيادة، التي تنص على اختصاص وطني في الأقاليم الفلسطينية المحتلة والمستوطنات في ما يخص محاسبة المجرمين حول الجرائم المرتكبة في هذا الحيز الإقليمي. أما الافتراض الآخر

من جلسة محكمة العدل الدولية للنظر في سياسات الاحتلال في فلسطين (مينيب تيم/الأناضول)

الباطل القائم على أساس اختصاص القضاء الصهيوني الاستيطاني المتاح أمام الاحتلال في النظر بالادعوى الفلسطينية، فمن العبث أن يجد مكاناً له لدى محكمة العدل، فالدفوع التي تقول إن فلسطين أو إسرائيل تملك سلطات قضائية مستقلة ومحايدة وغير منحازة يمكن أن يلجأ إليها المتضررون للمطالبة بالعدالة، تنطوي على ثلاثة تناقضات جوهرية:

أولاً بين نص اتفاقية أوسلو وبين تطبيقه حيث يتم الاعتداد باتفاقية انتقالية لم تَرَ النور بعد خمس سنوات، ولا استكملت المحادثات حول القضايا الحاسمة، في المحصلة النهائية نرى أن الواقع ينافي نصوص الاتفاق. وثانياً بين البنية الفوقية السياسية القانونية للطرفين وإمكانية تمثيلها في الخارج، إذ إن الشخصية الاعتبارية للدولة الفلسطينية محاربة بشدة من طرف حلفاء إسرائيل كي لا تستطيع أن تحرك على إثره التبعات القانونية والقضائية. وثالثاً بين روح اتفاقية روما ومقاصدها، وانتهاكات اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 بكل ما تملكه من مبادئ ملزمة، من حسن نية التعاقد، والتكامل في القانون الدولي، وعدم الإكراه والقسر، والإيجاب والقبول، والعقدُ شريعة للمتعاقدين فيما يخص المعاهدات الثنائية والاتفاقيات الدولية. إن تطبيق المبادئ الأساسية لنظام روما الأساسي، ومعاهدة فيينا، واتفاقيات أوسلو على قضية فلسطين من طرف محكمة العدل الدولية يجب أن يؤكد ضرورة التعاون والتكامل في القانون الدولي. كما تنص اتفاقيات المحكمتين الدولية التأسيسية لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية، وثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة. وعليه فإن طلب بريطانيا لمحكمة العدل بعدم الاختصاص، في ما يخص تسليم بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، مدعوم باتفاقيات أوسلو للسلام، وكل الاتفاقيات الأخرى التي تمنع وتعيق تحقيق العدالة، وتبقى نصوصها مفسرة تفسيراً واسعاً وغير معياري، ويتعارض مع عدم امتثال إسرائيل الجلي للقوانين وللاتفاقيات السابقة والحالية واللاحقة، سواء في حق الفلسطينيين أو في حق الاسرائيليين أيضاً، كما شهدنا مع أهالي المختطفين من طرف حماس.

الأخبار الآتية هذه الأيام تتحدث عن توجه أوروبي يشكك في قرارات دولها بشأن موقفها من إسرائيل على الساحة الدولية، إذ تحدث كير ستارمر، رئيس الوزراء البريطاني المنتخب أخيراً، مع محمود عباس ونتنياهو بشأن وقف إطلاق النار في غزة، ويبدو أنه من غير المرجح الا تمضي حكومة المملكة المتحدة قدماً في المسعى القانوني، بأن يتخلى حزب العمل عن الطعن أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن مذكرة اعتقال الأخير، كون تاريخ الإيداع قد مضى في 16 تموز/يوليو. كما أن الكتلة اليسارية الناجحة في الانتخابات التشريعية الفرنسية متجهة نحو الاعتراف بفلسطين بقيادة جان لوك ميلونشون، وموقف إسبانيا وغيرها من الدول حول الاعتراف بدولة فلسطين سيؤجج أيضاً النقاش حول هشاشة القانون الدولي واستخدامه لغايات تضميدية وليست علاجية في ما يخص فلسطين تاريخياً. سيكون من المفيد أن تُبنى قراءة واقعية قانونية نقدية للقانون الدولي الناظم للعلاقات الدولية من طرف المناصرين للقضية الفلسطينية بغض النظر عن حكم محكمة العدل وعن تفاصيل السوابق القانونية والجدلية القانونية لمشروعية الاتفاقيات الدولية، بحيث تأخذ بالاعتبار أكثر بمفاعيل الصراع ومدى جدوى الاتفاقات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي، حتى نكون أقرب إلى واقعية تاريخية قانونية نقدية للسلم والأمن الدولي بشأن فلسطين، من أجل الاستعداد لاحتمالية نشوء خلافات فقهية أخرى في المستقبل، إذ إن الشخصية الاعتبارية للدولة الفلسطينية محاربة بشدة من طرف حلفاء إسرائيل كي لا تستطيع أن تحرك على إثره التبعات القانونية والقضائية. وثالثاً بين روح اتفاقية روما ومقاصدها، وانتهاكات اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 بكل ما تملكه من مبادئ ملزمة، من حسن نية

حماس والجهاد والجبهة الموحدة

نجحت «كتائب عز الدين القسام»، بالتعاون مع سرايا القدس في توظيف أساليب «الحرب غير المتناظرة»، عبر استخدام الأنفاق القتالية والعسكرية

امجد احمد جبريل

أسفرت تداعيات حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة عن تكتل فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة على «كلمة سواء»، تمثلت في «التصدي للعدوان الإسرائيلي»، إضافة إلى عمل الفصائل على ثلاثة مستويات؛ أولها زيادة الكلفة البشرية والخسائر في اليات جيش الاحتلال الإسرائيلي ومعداته، وثانيها العمل على إفشال أهدافه العسكرية، والنيل من سمعته وقدراته الردعية (بوصفه من أقوى الجيوش في إقليم الشرق الأوسط، ومن أكثرها تطوراً تقنياً على مستوى العالم). وثالثها تعزيز صمود أهالي غزة في مواجهة مخططات التهجير، وفي مواجهة صعود أفكار اليمين المتطرف بـ«إعادة احتلال غزة» واستيطانها، كما يريد عدد من وزراء حكومة بنيامين نتنياهو.

إلى ذلك، نجحت «كتائب عز الدين القسام» (الجناح العسكري لحركة حماس)، بالتعاون مع سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) في توظيف أساليب «الحرب غير المتناظرة» (Asymmetric warfare)، عبر استخدام الأنفاق القتالية واللوجستية والإدارية، ومختلف أنواع المدافع المحمولة على الكتف (آر بي جي)، والعبوات الناسفة، وبنادق القنص والكمائن.. إلخ، لمهاجمة جيش الاحتلال في أماكن لا يتوقعها، مع استمرار تماسك منظومة القيادة والسيطرة لدى فصائل المقاومة، وصولاً إلى تحويل المواجهة إلى «حرب استنزاف» لتغيير حسابات النصر والهزيمة، وإفشال أهداف جيش الاحتلال، مع استمرار بقاء الفصائل في قطاع غزة، باغلب تجهيزاتها، رغم كثافة النيران الإسرائيلية، وإصرار القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية على تكثيف المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين، واستخدامها أداة تفاوضية، بغية إجبار قوى المقاومة الفلسطينية على تلبية شروط الاستسلام، كما يتخيلها نتنياهو وكبار المسؤولين الإسرائيليين.

وعلى الرغم من التداعيات الإيجابية لصمود/استبسال مقاتلي حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والنجاح الملحوظ في «التكتل»، وبروز «توزيع الأدوار المدروس» بين الحركتين في استهداف قوات الاحتلال واستنزافها، سواء داخل قطاع غزة أم في مستعمرات غلاف غزة، لم تنجح الحالة الفلسطينية العامة بعد في تحقيق أهداف يترقبها الشعب الفلسطيني في ما يخص المشروع الوطني الفلسطيني الأشمل، (من قبيل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية بين قطاع غزة والضفة الغربية، ومعالجة آثار الانقسام السياسي والوطني والمجتمعي كلها، فضلاً عن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية واستعادة دورها النضالي السابق، قبل اتفاق أوسلو.. إلخ).

وعلى الرغم من استمرار الضغوط الأميركية/الإسرائيلية بعد حرب غزة، لترسيخ أسس الانقسام الفلسطيني وتأبيده، ووضوح المناورات السياسية لواشنطن (عبر طرح أفكار «إصلاح السلطة الفلسطينية»، وتجديد حلم «الدولة الفلسطينية»، والتلويح بورقة تمويل السلطة الفلسطينية أو حجبها، وكذا بناء الرصيف الأميركي العائم قبالة غزة.. إلخ)، لا يجب ذلك حقيقة عدم ارتقاء تعاون مختلف الأطراف الفلسطينية لوقف حرب الإبادة، خصوصاً بعد انجراف شخصيات في حركة فتح، ومسؤولين في السلطة الفلسطينية، نحو «انجرار» خطاب «الاتهامات/التشكيك»، وتحميل حركة حماس جزءاً من المسؤولية عن استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية، ولا سيما بعد مجزرة المواصي خانيونس (13 /7/2024). ويبدو لافتاً في سياق التداعيات الإقليمية للحرب أن تكون تداعياتها على تكتل محور المقاومة أوضح من تداعياتها على إعادة تكتل حركتي حماس وفتح؛ إذ يلعب الاستقطاب الإقليمي بين محور المقاومة، الذي تقوده إيران، وتندرج فيه حركتا حماس والجهاد الإسلامي، في مواجهة «المحور الأميركي الإسرائيلي العربي الرسمي»، دوراً بارزاً في الانقسام الفلسطيني، وإعاقة فرص تشكيل «جبهة فلسطينية موحدة» تتصدى لتصاعد الضغوط الأميركية/الإسرائيلية.

> لم تنجح الحالة الفلسطينية بعد في تحقيق أهداف يترقبها الشعب الفلسطيني

يبقى القول إن احتمالات رأب الصدع الفلسطيني، وتشكيل «جبهة وطنية موحدة»، يمكن أن تتحسن كثيراً في حال إبرام صفقة تبادل أسرى بين حماس وإسرائيل، على نحو يؤدي إلى تحرير قيادات فلسطينية وازنة، ترجح كفة تيار المقاومة، وتدعم الوحدة الوطنية، وهو ما يبدو أحد أهداف حماس من المبادرة بهجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

نتائج الانتخابات الفرنسية والبريطانية

الموقف الأوروبي تجاه فلسطين

يحاول المراقبون رسم ملامح عامة قادمة متفائلة بعض الشيء في ما يتعلق بالسياسات البريطانية والفرنسية المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة، وكذلك الآنية في ما يتعلق بحرب الإبادة والعدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة

علاء أبو عامر

يحاول المراقبون رسم ملامح عامة قادمة متفائلة بعض الشيء في ما يتعلق بالسياسات البريطانية والفرنسية المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة، وكذلك الآنية في ما يتعلق بحرب الإبادة والعدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة

فعلت سابقاً السويد، وأيرلندا، والنرويج وإسبانيا، وسلوفينيا، وهو على أهميته اعتراف بدولة على الورق بلا سيادة، ويرقى هذا الفعل الرمزي إلى مستوى تثبيت الحدود والحقوق الفلسطينية بحدها الأدنى على أو ضمن حدود عام 1967، من دون أن يعني تغييراً في وضع الاحتلال على الأرض، أو استجابة من العدو للتغيير القانوني الثنائي، أو المتعددة في وضع دولة فلسطين المعلنة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وموقف فرنسا وبريطانيا المعلن، وكذلك باقي أعضاء المجموعة الأوروبية، بنيتهم الاعتراف بفلسطين دولة عندما يحين الوقت المناسب. وعليه فإن هذه القضية هي قضية متفق عليها أوروبياً، لكن الاختلاف حول وقت التنفيذ، إذ صرح وزير الخارجية البريطاني السابق، ديفيد كاميرون، في شهر يناير/كانون الثاني 2024 أن «تدرس لندن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأكد ضرورة إظهار تقدم لا رجعة فيه نحو حل الدولتين، للشعب الفلسطيني». وأوضح كاميرون في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية «أن بريطانيا تنظر مع حلفائها في مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك في الأمم المتحدة». كما قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون «هذا ليس من التابوهات لفرنسا، وأنا على أتم الاستعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية، لكني (...) أعتقد بأن هذا الاعتراف يجب أن يأتي في وقته»، في اليوم الموالي، استبعد ماكرون هذا الاحتمال على المدى القصير، بعد أن ربط؛ خلال مقابلة هاتفية مع الرئيس محمود عباس، هذا الاعتراف بشرط تنفيذ «إصلاحات أساسية» من طرف السلطة الفلسطينية، التي لا تسيطر إلا على الضفة الغربية المحتلة.

الموضوع الآخر والملح هو وقف حرب الإبادة على قطاع غزة، ووقف تصدير السلاح إلى دولة الاحتلال، هنا نرى اختلافاً بيّناً بين موقفي كل من كير ستارمر، وريشي سوناك وحكومتيهما، إذ دعا وزير الخارجية البريطاني الجديد، ديفيد لامي، إلى «وقف فوري لإطلاق النار» في غزة، في اول موقف له بعد تعيينه. وقال لامي الذي تولى حقيبة الخارجية في حكومة العمال، إنه «سيعمل على دعم وقف فوري لإطلاق النار في غزة والإفراج عن الرهائن»، مضيفاً «سأبذل كل ما في وسعي لمساعدة الرئيس الأميركي جو بايدن على التوصل إلى وقف لإطلاق النار». أما في ما يتعلق بتصدير السلاح فقد كانت هذه القضية حاضرة لدى الحكومة السابقة، نتيجة الاحتجاجات المناهضة للحرب، والعرائض الموقعة من أوساط حقوقية وقانونية بريطانية، واستشارة قانونية لحكومة سوناك، التي طالبت بوقف المشاركة في الإبادة الجماعية من خلال تصدير السلاح إلى إسرائيل، إذ أشار سوناك خلال اتصال هاتفي مع بنيامين نتنياهو، أنه في ضوء تسريب الاستشارة القانونية، المذكورة آنفاً، إلى أن الحكومة قد تكون مضطرة إلى تصنيف إسرائيل منتهكةً للقانون الدولي، وهو ما يمهد الطريق لاتخاذ قرار بوقف صادرات السلاح. لذلك يرى الكاتب أن إمكانية اتخاذ الحكومة العمالية قراراً في هذا الصدد وارد باعتباره نوعاً من الضغط على حكومة الاحتلال لوقف الحرب. ولا يعتقدُ أن الموقف البريطاني سيتطور أكثر من ذلك، بل سيبقى رهين الرؤى الاستعمارية التقليدية، وملحقاً بالسياسة الأميركية، كما فعلت بريطانيا سابقاً. أما في ما يتعلق بحصول أحزاب اليسار الفرنسية على أعلى نسبة من الأصوات، من خلال تصويت الجاليات العربية والمهاجرين عامة لصالحها، بنسبة 70%، بسبب تصدر خصمهم اللدود، اليمين المتطرف، في الجولة الأولى من الانتخابات، وكذلك بسبب دعم اليسار المتطرف لقضية فلسطين، ونضال شعبها، وتغير المزاج العام لهذه الجاليات المهاجرة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، فإمكانية تشكيل حكومة أقلية ما زالت غير واضحة، من دون تحالف يساري مع كتل برلمانية أخرى، أبرزها حزب الرئيس ماكرون، إذ رغم المواقف الواضحة والصلبة لزعيم اليسار «جون لوك ميلونشون» الذي تصدر الانتخابات، قد لا تتحقق جميع شعاراته المساندة لفلسطين، في ظل أي تحالف قادم مع يمين الوسط، بل سيتحقق بعضها بكل تأكيد، وأولها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وسنشهد عودة لسياسة فرنسية شبه مستقلة عن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تكون أقرب إلى حقبة جاك شيراك. في المحصلة، مثلت نتائج الانتخابات البريطانية والفرنسية حدثين مهمين، إلا أن توقعات كبرى، مثل معاقبة إسرائيل أو مقاطعتها اقتصادياً وتجارياً وغيرها من الإجراءات، قد تحدث في مرحلة ما، لكن يجب أن يسبق ذلك تحرك فلسطيني وعربي دافع لهذه الإجراءات، إذ لن يكون الآخرون ملكيين أكثر من الملك، سيكون لزاماً على الفلسطينيين توحيد الصفوف لإنجاز أهدافهم الوطنية وفق الحد الأدنى.

من مشاركة جان لوك ميلونشون في التظاهرات المتضامنة مع فلسطين (فاريس كيوفريني/ فرانس برس)

في الحدث

الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة 23 /9 /2023 (سبنسر بلات/Getty)

مطالبات بقوات حفظ سلام أممية في الأراضي الفلسطينية

«يا ناس يا عالم احمونا»

أحمد جبر

تزايدت الدعوات إلى إرسال قوات دولية لحماية الفلسطينيين من الاعتداءات والانتهاكات، مع تفاقم الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. قد يعتقد بعضهم ذلك خطوة ضرورية وملحة لضمان أمن الفلسطينيين وسلامتهم، الذين يعانون منذ أكثر من 76 عاماً الانتهاكات المتكررة، والجرائم الممنهجة، والإبادة الجماعية، والفصل العنصري بهدف التهجير القسري والتطهير العرقي لكامل الشعب الفلسطيني عن كامل الأرض الفلسطينية. ومن ثم، يحدّ تدخل قوات دولية من هذه الانتهاكات، ويضمن حماية المدنيين العزل.

كذلك قد تساعد القوات الدولية في توفير الخدمات الأساسية، وتسهل وصول المساعدات الإنسانية الضرورية إلى المناطق المحتاجة، فالوجود الدولي قد يضمن تدفق المواد الغذائية، والمستلزمات الطبية، والخدمات الأساسية الأخرى، ما يحسن من ظروف السكان المعيشية.

أيضا ربما تساعد القوات الدولية في مراقبة الانتهاكات وتوثيقها، وضمان محاسبة المسؤولين عنها، ما يساهم في تحقيق العدالة للضحايا، ويحد من تكرار الانتهاكات مستقبلاً. والذي بدوره سيفتح المجال أمام محاسبة الاحتلال دولياً عن جرائمه الموثقة من هيئات دولية مختصة وذات قبول لدى المحاكم الدولية.

لهذه الأسباب، أو ربما لغيرها، طالب رئيس «السلطة الوطنية الفلسطينية»، محمود عباس، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ذكرى النكبة الفلسطينية الـ 75، بالحماية الدولية للفلسطينيين، بل استخدم لهذا الغرض أسلوباً مهيناً، إذ وصل به الأمر إلى حد تشبيه الشعب الفلسطيني بالحيوانات «بناكل قتل كل يوم وبننذبح كل يوم، يا ناس يا عالم احمونا، ليش ما بتحمونا!، لو كان عندك حيوان ما بتحميه؟». تشبيه استعاره بعد أشهر وزير دفاع الاحتلال، يوآف غالانت، رغم الاختلاف في المقصد بين الاثنين، ليشبه الفلسطينيين بـ«الحيوانات البشرية»، لتبرير وزير الاحتلال ارتكاب جنوده للإبادة الجماعية، فمن يُقتل من الفلسطينيين، وفقاً له، ليسوا بشراً!

كما كرر عباس المطالبة ذاتها في ذكرى النكبة الـ76 أمام الجامعة العربية، لتتبناها الأنظمة العربية الـ22، سواء المتواطئة منها مع الاحتلال، أو العاجزة/غير راغبة في أي فعل يدعم الحق الفلسطيني. نص إعلان القمة العربية في البحرين «إعلان المنامة» على الدعوة إلى نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية إلى حين تنفيذ «حل الدولتين»، جنباً إلى جنب مع دعوة المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته في متابعة جهود دفع عملية السلام، وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس «حل الدولتين»، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، لـ«تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة، بما فيها مبادرة السلام العربية». يظهر «إعلان المنامة» جهل هذه الأنظمة؛ بما فيها السلطة الفلسطينية، بتاريخ قوات حفظ السلام الدولية، وبأساسيات (بألف باء) القانون الدولي.

يتجلى جهل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، وأقرانه من الأنظمة العربية بتاريخ قوات حفظ السلام في العالم، إذ بنوا تخيلاً ورديباً لبعثات حفظ السلام الدولية، متناسين تاريخها الحافل بمراقبة صامتة لعمليات الإبادة الجماعية، من دون أي ردة فعل، وأحياناً كان هناك اتهامات بالتواطؤ مع عمليات الإبادة هذه.

هنا لا بد من تسليط الضوء على بعض الأمثلة: مثل مذبحة رواندا 1994، خلال الحرب الأهلية الرواندية، فقد قتل ما يقرب من 800 ألف من التوتسي والمعارضين الهوتو، في فترة قصيرة جداً. فعلى الرغم من وجود قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في رواندا، لم يكن عددها، وفق الأمم المتحدة، كافياً، وكان تفويضها محدوداً، لذلك لم تستطع منع المجزرة، أو حتى حماية المدنيين، الذين لجؤوا إليها بحثاً عن الأمن والأمان.

وكذلك مذبحة سربرنيتسا في البوسنة عام 1995، التي تعتبر واحدة من أكثر الحوادث المروعة في تاريخ عمليات قوات حفظ السلام، إذ قتل أكثر من 8000 رجل وصبي بوسني مسلم على أيدي القوات الصربية البوسنية، رغم وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. كما اغتصبت الآلاف من النساء، على مرأى قوات الأمم المتحدة، التي بقيت متفرجة على المذبحة، ورغم تصنيف منطقة المذبحة «منطقةً آمنة» من طرف الأمم المتحدة.

مذبحة قانا في لبنان 1996، التي تمت في مركز قيادة فيجي، التابع لقوات اليونيفيل (قوات حفظ السلام في لبنان)، في قرية قانا جنوب لبنان، حيث قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المقر بعد لجوء المدنيين إليه هرباً من عملية «عناقيد الغضب»، التي شنتها إسرائيل على لبنان، حينها أدى قصف المقر إلى استشهاد 106 لبناني مدني وإصابة عديدين غيرهم. لم تستهدف مذبحة قانا اللبنانيين فحسب، إنما استهدفت قوات حفظ السلام الدولية أيضاً، التي عجزت عن حماية نفسها، فضلاً عن حماية المدنيين، كما لم يحاسب الاحتلال على هذه الجريمة، كما لم يحاسب عن غيرها.

وعليه يبدو أن قادة الأنظمة العربية الـ22 يجهلون أو يتجاهلون ليس التاريخ فحسب، بل طبيعة الاحتلال الصهيوني كذلك، الذي لا يتردد في استهداف الشعب الفلسطيني، والشعوب العربية، وشعوب العالم، كما في جنوب أفريقيا وكولومبيا، فضلاً عن استهداف البعثات الأممية والدولية المختلفة، إذ أظهر تحقيق لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، نشر في 2024/4/26، بشأن حرب الإبادة الدائرة حالياً ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، تعرض عمليات ست مجموعات إغاثية دولية، أو ملاجئها للنيران الإسرائيلية، رغم استخدامها نظام منع الاشتباك، التابع للجيش الإسرائيلي، لإخطار الجيش بمواقعها وتجنب أي استهداف عسكري لها.

كما أن جهل الجامعة العربية بالقانون الدولي واضح، إذ لا ترسل الأمم المتحدة قوات حفظ سلام دولية إلا بعد موافقة الأطراف كلها، إضافة إلى صدور تفويض من مجلس الأمن الدولي، يحدد طبيعة القوات وعددها ومهامها وصلاحياتها.

طبعاً لن يوافق الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة إلا على قرار يتضمن خططهم لما يسمى «اليوم التالي للحرب»، أي قوات دولية من خارج نطاق الأمم المتحدة، عمادها الأساسي أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، شرط عدم خضوعها للسلطة، إضافة إلى قوات من دول عربية، على أن تكون تحت إشراف الولايات المتحدة وتدريبها، أي إن أميركا هي المرجعية الأولى والأخيرة لها. ومن غير الضروري إعادة شرح ما يعرفه الجميع، بأن الولايات المتحدة ليست داعماً للكيان الصهيوني فقط، إنما هي طرف مباشر في الجرائم المرتكبة بحق شعب فلسطين، شأنها شأن الكيان ذاته.

وفقاً لذلك، سيكون الدور الرئيسي لهذه القوات حماية أمن إسرائيل، من خلال مطاردة المقاومة الفلسطينية واستهدافها ونزع سلاحها، بعد عجز الاحتلال عن القضاء على المقاومة، التي ما زالت تتصدى لقواته، وتوقع الخسائر في صفوفه يومياً، رغم استخدام الاحتلال نهجَ حرب إبادة جماعية وحضارية، واعتماده سياسة الأرض المحروقة، وتفجيره المربعات السكنية الواحد تلو الآخر، من خلال أسلوب الأحزمة النارية.

وعليه تأتي المبادرة الإسرائيلية الأميركية لإخراج الاحتلال من المستنقع الغزاوي، واستبداله بقوات فلسطينية وعربية، لتصبح الخسائر بالأرواح عربية- عربية. هذا ما دفع المقاومة الفلسطينية إلى رفض وجود أي قوات أجنبية وفقاً لهذه المبادرة، وإعلانها أنها ستتعامل معها على اعتبارها قوات احتلال.

أخيراً، نأمل أن إصدار «إعلان المنامة» لم يكن تماشياً مع خطة الاحتلال، إنما صادر عن جهل القادة الـ 22 بالتاريخ والقانون الدولي، فهم يطالبون بإرسال قوات حفظ سلام دولية، رغم أن أقدم وأول بعثة دولية لقوات حفظ السلام على الإطلاق كانت وما زالت في فلسطين «يونتسو»، ومقرها في مدينة القدس، وذلك منذ عام 1948، إذ استمر وجود المراقبين العسكريين للبعثة في الشرق الأوسط بهدف «مراقبة وقف إطلاق النار منذ ذلك الحين، بغرض الإشراف على اتفاقيات الهدنة، ومنع الحوادث المنفردة من التصاعد، ومساعدة عمليات حفظ السلام الأخرى، التابعة للأمم المتحدة، في المنطقة لتنفيذ مهمتهم». إلا أن هذه البعثة، لم تستطع تنفيذ أية مهمة من مهماتها، واكتفت بأن تكون شاهدة على احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وقطاع غزة، وسيناء، والجولان، وما رافق هذا الاحتلال من مجازر، كما كانت موجودة خلال ارتكاب الفظائع بحق الشعب الفلسطيني في الانتفاضتين الأولى والثانية، وها هي تشاهد اليوم بصمت، حالها حال الكثيرين من المشاهدين حول العالم، أفظع إبادة جماعية بحق الفلسطينيين منذ النكبة الفلسطينية.

> لن يوافق الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة إلا على قرار يتضمن خططهم

> سيكون الدور الرئيسي لهذه القوات حماية أمن إسرائيل، عبر استهداف المقاومة

> يُظهر «إعلان المنامة» جهل هذه الأنظمة؛ بما فيها السلطة الفلسطينية، بتاريخ قوات حفظ السلام الدولية، وبأساسيات (بألف باء) القانون الدولي

حركة فتح والإرث المهدور

عصمت منصور

تكاد تتلاشى صورة حركة فتح، التي أطلقت شرارة الثورة الفلسطينية، وقادت نضال الشعب الفلسطيني على مدى خمسة عقود، إذ لم تعد تذكر في العقدين الأخيرين، أو يكون ذكرها مشوشاً وغير مفهوم، ولا يتصل بالواقع الذي يلقي على عاتقها مهامَّ جساماً. طاول التراجع وغياب الدور كل مفاصل العمل في الحركة، وفي مختلف الساحات الفلسطينية، ما يعزز هذا الانطباع، الذي لا يمكن ألا يصيب كاتب المقالة بالإحباط، بعدما قضى رفقة مناضلي الحركة عقدين من الزمن في السجون، وعاصر العهد الذي كان فيه اسم فتح يملأ الآفاق، فحتى البحث عن اسم حركة فتح ورموزها الحاليين عبر محركات البحث الإلكترونية، باللغتين العربية والعبرية، لا يظهر سوى أخبار وعناوين إشكالية وصدامية داخلياً، لا تسيء إلى الحركة فحسب، بل تظهرها في منحى مخالف تماماً لما ينتظره جمهور مثقل بالأعباء، ومحاصر بإجراءات الاحتلال من حركة تحرر عريقة، مع غياب شبه كامل للنشاطات، والحضور السياسي والوطني والقيادي والميداني.

طُمست حركة فتح وذابت قياداتها وخطابها في السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تعاني هي الأخرى أزمة مركبة، سياسية ومالية، ويُنظر إليها على اعتبارها جهازاً بيروقراطياً خاوياً ينخره الفساد والضعف والتفكك، وغير مؤهل للارتقاء بدوره على مستوى التحديات الكبرى التي تعصف بالشعب الفلسطيني وقضيته، ويهيمن على موقع القيادة فيها، ويحتكر دور المتحدث باسمها رئيس حكومة ووزراء، ومستشارون للرئيس، ومسؤولون كبار ليسوا من أبناء الحركة، ولا يعكسون نبض قاعدتها وأدبياتها.

فوق ذلك كله، وإلى جانب سيطرة المتنفذين من خارج الحركة على المشهد السياسي في الضفة الغربية، تعاني الحركة نزيفاً في كوادرها، ومن تيارات تنسب نفسها إليها لكنها تعمل من خارجها، لأعضاء سابقين وحاليين (مروان البرغوثي) في لجنتها المركزية، وهو ما يزيد من حالة الضعف والتشوش الذي تعانيه.

يشير الباحث وعضو المجلس الثوري السابق لحركة فتح، معين الطاهر، إلى أن حركة فتح تعاني «أزمة قيادة، وأزمة برنامج، وأزمة خطاب»، وقد تفاقمت هذه الأزمات بعد «طوفان الأقصى».

تزامنت حرب الإبادة الهمجية الحالية، التي تشنها قوات جيش الاحتلال على قطاع غزة، مع هجمة استيطانية في الضفة الغربية، وتهويد للقدس، وتنكيل بالأسرى، وتطهير عرقي، وتغيير للواقع، تقودها حكومة اليمين الفاشي، التي تنصلت من اتفاق أوسلو، وتعمل على القضاء على مظاهره كلها، وكل ما ترتب عليه على الأرض، وعلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، وحسم الصراع بالقوة لصالح المستوطنين، ما يمثل تحديات مباشرة وآنية وملحة سيؤدي نجاح الاحتلال فيها إلى نهاية العملية السياسية، ما سيفقد السلطة، التي تستند في حكمها على حركة فتح، مبرر وجودها. يفاقم الانقسام السياسي والجغرافي أزمة حركة فتح، التي فقدت نفوذها في قطاع غزة، الذي شهد بناء نموذج إدارة وحكم لم يخلُ من العيوب والأزمات والصعوبات، التي لم تجعل منه حكماً نموذجياً، لكن إحاطته بمظاهر تحررية، وحولته إلى رافعة لترسيخ مشروع مقاوم، وحالة كفاحية بلغت ذروتها في «طوفان الأقصى»، ما جعله نموذجاً منافساً وبديلاً يتحدى النموذج المأزوم الذي حُشرت داخله حركة فتح في الضفة الغربية. لا يتوقف جمهور حركة فتح، والتيار العريض الذي يلتف حولها تاريخياً، عن البحث عن قائد يربط بين تحديات الحاضر وإرث الحركة المهدور، وهو ما يمكن أن يفسر الشعبية الجارفة التي يحظى بها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الأسير في سجون الاحتلال مروان البرغوثي.